

جَنَازَاتُنَا

١٩٥١٦٣

ثَوْدَةُ عَلِي بْنِ عَلِيٍّ

1864

نَرْجُو

مَجْمَعَةُ مَكْتَابَةِ الدَّوْلَةِ لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّحْفِيفِ

٩٦٨٥٠٣  
غ ت



OSMANIA UNIVERSITY LIBRARY

Call No. ۳۸۵۰۳ / ۳۸۵۰۳ Accession No. ۳۸۵۰۳

Author غازی ج. جان

Title شوره مع برینداع ۱۸۶۴

This book should be returned on or before the date last marked below.

۱۹۶۵



المكتبة التاريخية  
- 2 -

جَنَازَاتُنَا

ثَوْرَاتُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي تَالِبٍ

1864

ترجمة

لجنة مكتبة الدولة للشؤون الثقافية



1965



جَنَاتِ عَدْنٍ

تُورَةُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

1864





ثُورَةُ عَام 1864  
ثُورَةُ بَنِّ عَزَاهُمُ  
وهو الباب الخامس من كتاب

أُصُولُ الْحَمَائِلِ الْفَرَسِيَّةِ بِالْبَلَا الْنُونِيَّةِ

تأليف

جان غانهاج

ترجمة

لجنة من لُتَابَةِ الدَّوْلَةِ لِلنُّوْدِ وَالنَّافِثَةِ



البَابُ الْخَامِسُ

ثَوْرَةٌ عَامِرٌ ١٨٦٥



## 1- أسباب الانتفاض

فوجئت الحكومة التونسية في ربيع سنة 1864 بقيام ثورة شنتها عدّة قبائل . لم تلبث في ظرف اسابيع قليلة ان عمت البلاد بأسرها . وقد كان سببها المباشر الترفيع في الضرائب . بيد انّ الغضب الشعبي كانت له أسباب أعمق من ذلك وأبعد أثرا .

فالاصلاحات المتأثرة بالتطور الاوروبي التي ادخلت على البلاد . والتنظيم الجديد للادارة والقضاء . لم يتقبّل الشعب جميعها بارتياح . واصطدم مصطفى خزنه دار في مقرر الحكم بباردو بمعارضة من قبيل جماعة من الاعيان المحافظين بعضهم من حاشية الباي وبعضهم من ذوي قرباه . لكنّه لم يعبأ بهذه المعارضة ولم يتأثر لها علما منه بانّ الباي في شغل شاغل عن شؤون الحكم وغير مهتمّ الا بالفسوق والفسجور .

بحيث انّ الجوّ قد خلا لمصطفى خزنه دار واستطاع ان يكون الحاكم بأمره في البلاد بعد ان نجح في إبعاد كلّ المنافسين له والطامعين في الحلول محلّه . حتّى انّ حمودة (1) باي المحالّ الذي هو شقيق محمد الصادق باي والذي كان الوحيد الذي يقدر على مضايقة ذلك الوزير قد ادركته المنيّة فجأة في شهر اوت 1863 .

وقد اثار هذه المنيّة المفاجئة التي أفاد منها الوزير الاول عدّة شكوك وريب في النفوس . وراح الكثيرون يتحدثون عن تسميم أصيب به ، ورأى بعضهم انّ لخزنه دار ضلعا في هذا التسميم .

ولقد كان في الامكان ان يكون لاعتراض الجنرالين خير الدين وحسين على السياسة التي يتبناها الوزير الاكبر في الشؤون المالية شأن عظيم . بيد انّ هذين الصّهرين لمصطفى خزنه دار ظلّا في شبه عزلة داخل المجلس الاكبر، حتّى انّهما اضطرّا لتقديس استقلالهما والذهاب للخارج حيث بقيا مدّة من الزّمن كأنتهما مبعدان عن القطر

التونسي ، ولم يكن من العسير على مصطفى خزنه داران يظفر بمن يحلّ محلّهما . وقد عمد منذ اكتوبر 1863 الى تأسيس مجلس خاصّ يضمّ 25 عضواً ، ومهمّته النظر في الشؤون العامّة قبل عرضها على المجلس الاكبر . وبذلك تسنّى للوزير الاكبر نقل السّلطة لمجلس اضيّق من حيث العدد واكثر انقيادا وطواعية اليه من المجلس الاكبر ، واتيح له بذلك التخلّص — في سر وبدون عناء — من المعارضة التي كان يلقاها من حوله في باردو . ولم يكن الامر كذلك فيما يخصّ الغضب الذي كانت تغلي مراجله داخل البلاد .

ذلك بانّ العمّال والخلفاء والقضاة قد اشتدّ حقنهم على الاصلاحات التي احالت اهمّ ما كانوا يتمتعون به من نفوذ الى محاكم الممالك . وكانوا يغيظون ما اكتسبه المحطوظين الجدد فيما اكتسبوا من ثروات طائلة . ويفضّحون سياستهم الرامية الى احتكار اهمّ الخطط وتبديد المال العامية واثقال كاهل الشعب بفداح الضرائب .

وكان الشعار الذي اعلنه الاعيان والتفّ من حوله مضمون ثورة عام 1864 هو :  
« كفافنا مجبى — وممالك — ودستورا » .

أمّا الاهالي فكان لغضبهم أسباب أخرى . فمن ذلك انّ الاصلاحات الجديدة والمبتدعات الفنيّة كانت اشدّ تحريكا لمشاعرهم . وابلغ في إثارة خفاظهم من الاختلال المالي ومن الاضطهادات الجبائية التي كادت ان تكون عندهم من الامور الطيعية التي ألفوها بحكم العادة منذ امد بعيد . وانّ شدّة تعلق اهل البادية بعاداتهم جعلتهم يخافون من كلّ مستحدث جديد . ولو قيل لهم انه لصالحهم . فهم يخشون ان تزداد به حالتهم سوءاً ، ويكونوا ازاءه كالمتجير من الرمضاء بالنّار . حسبما سبق لهم ان جرّبوا ذلك فيما مضى ، ولم يخرجوا من تجربتهم الاّ بكلّ خسارة .

واذا كان الدّستور لم يثل من وضعهم الاّ قليلا فإنّ الاصلاحات العدلية قد تبدّت لهم على عَجَل في صورة بدعة منكّرة . لانّها تضطّرهم . كلّما عنّ لهم التقاضي . الى المكث في المدينة اياما عديدة ، ولانّ ما اتّسمت به من بطء في الاجراءات وتعتد في الواجبات والشكليات قد عَسُر على عقولهم البسيطة قبوله والاذعان اليه . وهم في معظمهم قوم سدّج لا تهتمّهم المبادئ العليا ولا يقيمون لها وزناً ، بل لا تهتمّهم الاّ معرفة ما سيخرج من جيوبهم . وقد يقولون في قرارة نفوسهم انهم ان كانوا مضطرين لا

محالة لدفع الضرائب فالأولى ان يعودوا الى ما كانوا عليه من التقاضي لدى قضاتهم ، الذين وان كانوا يكلّفونهم من الازهاق ما لا يقل عن قضاء المالك البغضين اليهم . الا ان فصل التنازل لدى قضاتهم اسرع واقلّ عناء .

ولقد تلقى اهل المدن والارياف ترميم حنايا زغوان بادى ذى بدء بمزيد من الترحيب والرضى . واعجبوا بالماء النثير يتدفق فيها ومنها غزيرا . الا ان سكان العاصمة قد سخطوا حين علموا ان سيفرض عليهم ثمن لاستهلاك ذلك الماء . وسكان الارياف قد ساءهم ان يروا فرق الحراسة تصدّهم عن صرف مجاري المياه لفائدتهم . وسرعان ما انقلبت فرحة الجميع كدرا من انجاز اعتبروه مؤديا بالبلاد الى الانهيار .

ولم يكذب بلفت الجهاز البرقي الانظار في مستهلّ وضعه ، داخل البلاد ، حتى اعتبرته القبائل الرّحل في عداد الاختراعات الاجنبية العائدة بالشؤم على البلاد . كيف لا ومن طوابع نحسه انه يمكن خيالة الباي من الوصول بسرعة مذهشة لاي مكان يكون قد جدّ فيه ما يلزم قمعه من الاضطراب ؟ ولقد يدوانه من السير عليهم قطع الاسلاك البرقية ، الا ان الذي كان يقيد ايديهم عن ذلك علمهم بان عاقبة سعيهم ستكون عقابا صارما جماعيا واستعجالا ينهال عليهم في صورة غرامات مالية وجلد لا يسلط على الفاعلين وحدهم بل كثيرا ما ينال حتى الابرياء .

لقد كان الغضب كامنا في البلاد كمون النار في الزند ، ولكنه كان ملموسا . وان الذين كانوا ينفضون في ضرامه هم المشايخ والاعيان الذين غاظهم استلاب جانب من نفوذهم . وقد شهد بذلك ملاحظ بصير وهو القائمقام كاسنون ( Camponon ) الذي عاد لتونس في 27 فيفري 1862 بعد غياب عنها دام ثمانية اعوام ، واستأنف ادارة المدرسة الحربية بباردو التي كان قد باشرها من سنة 1850 الى سنة 1854 في عهد احمد باي . وقد عبّر عن اندهاشه للتغيرات التي طرأت على البلاد ، ووصف في رسالة مسهبة وجهها لوزير الحرب في فرانسا حالة القلق والحنق الدفين التي كانت تسود البلاد التونسية ، ومما جاء في رسالته قوله : « ان الاعرابي يطلب من سادته ألاّ يتحملوا كاهله بفادح الضرائب وان يسوسه اقلّ عدد ممكن من المأمورين وان تكون العدالة التي تطبّق عليه على مقربة منه وذات اجراءات سريعة وخالية من التشعّب .

ولا شيء من هذا يوجد اليوم . فالبلاد قد أثقلت كاهلها الدّيون من جراء انجاز عدّة مشاريع كبرى للاشغال العمومية التي اقدمت عليها في عجلٍ تلك الحكومة الفتية . ولا توجد بلاد كالبلاد العربية يشعر فيها دافع الضرائب بردّ الفعل العنيف الحاصل من ضيق الحالة المالية .

ومن جهة اخرى فإنّ الاعرابي كان تابعا فيما مضى اداريا الى العامل ، وعدليا الى القاضي . وكان له حق الالتجاء في آخر الامر الى الباي ، وكان — حسب عبارة تصويرية فريدة في بابها — غير مأكول الاّ من جانب رجلين فقط . امّا اليوم وقد انتقلت معظم خصائص نظر العامل والقاضي الى المحاكم فقد اصبح مأكولا من طرف سائر اعضاء تلكم المحاكم . ولقد كان يقابل بالخضوع والامتنان احكام العدالة المحلية لانّ اجراءاتها كانت سريعة ولم يكن يضطرّ لتعقيبها لدى الباي الاّ في الحالات الاستثنائية التي تكتسي شيئا من الخطورة . امّا اليوم فان الساكن بقابس . التي هي على بُعد ثمانين فرسخا من تونس . اذا شاء ان يُعَقَّب حكما اصدّرته ضده محكمة الجهة التي ينتسب اليها . كان لزاما عليه ان يذهب لتونس . وبعد ان يتكبّد في ترحاله النفقات الطائلة يجد نفسه محروما من حقّ كان يتمتع به . ونعني به امكن بسط ظلامته على مسامع الباي مباشرة . وليس له في هذه الحال الاّ انتظار ما عسى ان تصدره في شأن قضيته لجنة اخرى منبثقة عن المجلس الأكبر ، ومتركة من نفس اولئك الممالك المغرضين . فهي التي تثبت ما تشاء وتمحو ما تشاء من الاحكام . وعملها في هذا الشأن شبيه بعمل محاكم النقض والابرار .

اذن فكلّ شيء قد تغيّر بغتة في عادات ذلك الشعب العربي الذي ألف الاستقرار . وهذا ما يتسرّ كون بذور الغضب لم تلبث ان اثمرت ذلك الاضطراب المعلوم . فمن ذلك انّ وفدا من سكّان العاصمة التونسية يضمّ زهاء الف ومائتي شخص قصد منذ بضعة اشهر قصر باردو حاملا رايات الاولياء الصّالحين الذين هم مناط التبرّك والتبجيل من طرف الشعب . وطلبوا الى الباي ان يذّهب عنهم المستحذات من البدع ويأذن بتججير تصدير الحبوب . فما كان من الباي الاّ ان اعرض عن طلبهم واصدر امره بزع قادة الحركة في السجون . ولو استجاب لطلبهم لحدثت -- بدون شك -- اضطرابات خطيرة تكون اولّ ضحاياها الاحياء الاروية بالعاصمة .



ولم يفت المالك جريا على سياسة المراوغة التي هي ديدنهم ان يُوقروا في اذهان الاهالي بانّ الاصلاحات التي لم تحرز على رضاهم واثارت احتجاجهم ليست من صنع اولئك المالك بل هي من تدبيرات النصارى، وانّ قناصلهم هم الذين فرضوها علينا غصبا عنا . قائلين لهم « ان ليس لكم يد من قبولها والرضوخ اليها . الى ان يبدّل الله الاوقات بخير » .

وقد اشار كمينون ايضا الى تضاؤل تأثير الاروبيين قائلا : « ان التدخل المباشر من طرف القناصل لدى الباي لم يبق له اثر اليوم . ضرورة انّ الباي لم يبق كما كان الحاكم بأمره . ولم تعد تلمس منهم مشورة ولم يعد يسمع لهم قول . بل انه ليكفي ان يتدخلوا في امر ما لكي يمتنّى ذلك الامر بالنشل وبحصل فيه عكس ما يشاؤون . وفي كل اسبوع تقطع الاسلاك البرقية وتحطّم قنوات مجاري المياه ، واذا اشكى القناصل سوء أثر هذه الفعال اجابت الحكومة : انها اصدرت تعليماتها للشرطة لكي تقبض على الجناة . ولا تستطيع بمقتضى الدستور أن تتعل اكثر من ذلك لانّ تطبيق قاعدة المسؤولية المشتركة على القبائل امر تأباه المدنية ولا تقرّه الا حالة الهمجية .

وعلاوة على ذلك فانّ هناك شائعات شائسة كانت تروج في البلاد . ومؤدّاها انّ خزنة دار قد باع القطر التونسي للفرنسيين . ومن الادلّة لدعم هذه الشائعات واثبات ذلك التواطؤ بين الوزير الاول التونسي وبين فرنسا ، ما كان يجري انجازه من الاشغال الكبرى، وكذلك القرض الذي التمس من « الرنجي » . وكان العمال او الخلفاء يبرّون جشعهم مستهدين بالملايين التي كانت تنحدر لجيوب الاجانب . وكان الاعوان الانكليزيون يؤجّجون ضرام الغضب الشعبي بما يروّجونه من وشايات ضدّ الفرنسيين فهم يقولون : « ينبغي ان يبين للشعب (اي الشعب التونسي) شدة وطأة الضرائب وثقل الديون ووفرة المصاريف العمومية التي لا نسبة ولا مناسبة بينها وبين طاقة الاهليين . والتي مصدرها الحقيقي سياسة التبذير التي يملكها كبار الموظفين . بحيث انّ الغرض من هذه الدعاية هو استئثار التعصّب الديني الكامن في نفوس المسلمين . وإشعارهم بانّ النصارى هم السبب الحقيقي فيما حملوا اياه من تضحيات مالية . فمن ذلك انّ بناء التّزل الفصلي لفرانسا بتونس والاشغال التي اجريت بالمرسى وتريم حنايا قرطاج قد ندّ بها اسوأ تنديد ، وانتشر خبرها حتى الى اقاصي جهات المملكة باعتبار كونها السبب الاصلي

للفضائقة المالية التي تعانيها البلاد التونسية . ومن شاء ان يبحث عن تقلص العطف المحيط بنا ، فليعلم انّ هذا هو مصدره .

ومنذ اواخر سنة 1861 تكاثرت الحوادث في البلاد ، وتضاعفت جرأة القبائل المتاخمة للحدود في غاراتها على التراب الجزائري . امّا في الداخل ، فالعشائر في صراع بعضها مع بعض : فهي تقطع السابلة وتقرض المغارم على القوافل . ويستفاد ممّا استخلصه ليون روش انّ العمال الذين لم يرضوا عن الاصلاحات قد عمدوا لغض الطرف عن الاضطراب الذي هو الحالة الطبيعية للأعراب اذا لم تقبض عليهم يد من حديد ، وبذلك قد ارادوا ان يقيموا الدليل على ما فيها من عيوب ، فتكاثرت الاغتيالات والسرقات ، وانقضت جموع غفيرة من العشائر او عشائر بأسرها على جيرانها قصد السلب والنهب . وعسر على الحكومة استخلاص الضرائب ، وظهر نقصان المداخل الجبائية في كلّ مكان . وما كان باني المحالّ حمودة لينجو من مأزق وقع فيه في الجبال الواقعة غربي القطر الا بفضل تدخّل كنيّة فرنسيّة ادركته من ناحية القالة .

وتكسّرت الحوادث على الحدود . ففي شهر جوان 1862 كان الماريشال بليسيي ( Pelissier ) يواجه غارات تونسيّة صوب الجزائر . وقد اضطرّ اثر هجوم سنّة اولاد بوغانم لردّ الفعل بتوجيه حملة عسكرية لثرايهم ، وشارقنصل فرانسّا في الخريف الموالي لوقوع معارك وغارات اخرى في نفس تلك المنطقة . وتجددت هذه الحوادث في السنة الموالية وكانت اشدّ عنفا من التي سبقتها بما افضى الى تدخّل جديد من طرف الجيوش الفرنسيّة في التراب التونسي على مقربة من تالة في شهر جويلية 1863 . بيد انّ هذا التدخّل لم يكن له اثر يذكر وكان حظه شبيها بالذي حصل للحملة العسكريّة في السنة السّابقة .

لقد كان من العسير على ليون روش ان يعترف بخطأه علانية ويعلن اخفاق سياسة الاصلاحات ويشهد بتقهقر نفوذه بقصر باردو . بل كان يعزو ما اصاب الشؤون العامة من عطل لتدبيرات مستشارين متعصّبين امثال حسين وخير الدين اللّذين اصبحا من المعادين لفرانسّا . وقد استعرب المسؤولون بالوزارة الخارجية الفرنسيّة كيف انقلب قنصلهم على عقبيه ، واصبح اليوم ساخطا على من كان يشيد بذكرهم منذ عامين ومتهما الفرنسيين المستوطنين بتونس بعدم الثبات على المبدأ من اجل كونهم استشكلوا الدستور بعد ان كانوا قد رحبوا به واستحسنوه .

وبعد ذلك بقليل بارح ليون روش البلاد التونسية وابحر لفرانسا في جويلية 1863 تاركا ادارة القنصلية لاحد المترشحين بها وهو المسمى مولان (Moulin) . ووضعت الحكومة الايطالية من جهتها حدا للمهمة العسيرة التي كان يقوم بها نائبها الشوفالي بنسا ( Bensa ) وعوّضته على رأس القنصلية بقامباروتا ( Gambarotta ) الذي قال عنه مولان انه ترك في تونس اثرا طيبا عندما كان يباشر مهمة نائب قنصل .

وفي تلك الاثناء انقضى المجال لقنصل انكلترة ريشارود ( Richard Wood ) ليكون له المقام الاول من حيث الخطوة والاعتبار .

وما كان لقنصل فرانس الجديد شارل دي بوفال ( Charles De Beauval ) الذي نزل بميناء حلق الوادي في غرة نوفمبر 1863 ان يحظى بمثل التفوذ الذي أحرزه زميله الانكليزي مع انه لم يكن حديث عهد ببلاد الاسلام ضرورة انه باشر مهام قنصلية الاسكندرية طيلة ثلاثة اعوام . ولما سمى بينو زاير ( Buenos - Aires ) رفض هذا المنصب وظفر عوضه بقنصلية تونس بفضل توصية صدرت لفائدته من مدام كورنو ( Cornu ) لدى الامبراطور . وكان دي بوفال (2) قليل الاتزان وعصبي المزاج تبدو عليه الكبرياء ويصدر عنه الغليظ من القول . بيد ان ما حظي به من عطف نادر جعل منه خير من يوثق به لدى الامبراطور . ولقد استنسخ كل التقارير الموجّهة الى دروين دي لوي ( Drouyn Du Lhuys ) وابلغها الى مدام كورنو و اضاف اليها رسائل شخصية ضمنها تصويرا مباشرا وبكامل الدقة لكل ما له صلة بالناس وبالايشاء (3) .

وفي شهر سبتمبر 1863 قرّرت الحكومة التونسية تعميم الاداء الموظف على الرؤوس والمعروف بالمجسبي ، وسجبه على كافة الرعايا التونسيين على اختلاف معتقداتهم الدينية وطبقاتهم الاجتماعية ، وقد كان معفى منه سكان العاصمة والمدن الكبرى ، وهي القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس ، وكذلك الموظفون والعساكر والطلبة والعلماء ويهود الحاضرة . وبعد مضي ثلاثة اشهر على قرار التعميم صدر الاذن بمضاعفة مقدار الاداء المتحدث عنه ، حيث رفع لاثنتين وسبعين ريالا في اغلب الحالات (بصفة عامة) ، في حال ان المداخليل الجباية الموظفة من قبل لم يقع التوصل الى خلاصها بأكملها ، وامتنع اهل الجريد من دفع الاداء ، بينما اجتازت قبائل من العرب الرحالة الحدود التونسية وحطّت رحالها في التراب الليبي .

ومّا لا ريب فيه أنّ هذه الزيادة في الضرائب لم يكن يبرّرها أيّ نموّ اقتصادي في الوضع التونسي السائد في ذلك العهد . والدليل على ذلك هو ان المساحات التي بُدِرت في عهد الباي السابق كانت عبارة عن ستين ألف ماشية ترابية بينما المساحة المزروعة اليوم لا تتجاوز الأربعين ألف ماشية . ولقد توقّع دويوفال حصول قلاقل من جرّاء هذا الازهاق فأخذ على نفسه ارسال مكتوب على معنى التّصحيحه الى الوزير الاكبر مصطفى خزنة دار بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر ، بيد أنّ هذا الاخير تقبّل المكتوب بشيء من البرودة (4)

ولم يتأخّر دروين دولوي من جهته عن معاناة القنصل من اجل سلوكه الذي وصفه بانه فُضولي (5) ولا داعي له اصلاً ، الامر الذي خيّب آمال دويوفال وجعله يشعر بجرح عميق اصاب كبرياءه . وسرعان ما القى تبعه فشله على عاتق خزنة دار وصار منذ ذلك الوقت يكيّن له الحقد والبغضاء ، وظهر اثر ذلك حتى في مراسلاته الرسمية للوزارة الخارجية الفرنسية .

على انّ القنصل الفرنسي وان بدا منه ما ينبىء بقلّة الكياسة في مخاطبته الوزير الاكبر التونسي فانّ الاحداث قد كانت مصدّقة لما توقّعه ، إذ كانت الموجبي محلّ سخط من كافّة افراد الشعب ، والدليل على ذلك هو أنّه بمجرد ما سعى اعوان الباي في استخلاصها انطلقت الثورة من عقالها .

## 2 - تطور الثورة

ففي يوم 10 مارس 1864 وردت برقية من جان ماتبي ( Jean Mattei ) العون القنصلي لفرانسا بصفاقس (6) تفيد اتفاق كلمة القبائل على الامتناع من دفع الأداء الجديد على قاعدة 72 ريالاً . سبق لبني زيد ان اعلنوا الامتناع من دفع الاداء المتحدث عنه بالرغم من وجود المحلة بين اظهرهم بقيادة سي سليم ، وما زالوا مترددين حتى في الوفاء بالمقدار القديم الذي هو 36 ريالاً . ولا تلبث ان تنحد صفوف الغاضبين من كافة القبائل عند اول اشارة تنبئ بانطلاق اية محلة تكون مهمتها استخلاص الاداء .

وهذا عامل الجزائريين المستوطنين بالكاف يصرح في 14 مارس بان اولاد بوغانم والفراشيش قد اغاروا على اولاد يحيى بالجزائر ، وان كافة القبائل الفاطنة على مقربة من الحدود هي في حالة اضطراب ، وتبدى سخطا عظيما على الحكومة ويسود البلاد جو من الهيجان بسبب اداء الاثنين والسبعين ريالاً .

### أ ( ثورة القبائل

انطلقت الثورة من الاعراض وامتدت للجريد ومنطقة القيروان ، وانتشرت غربي الكاف وادركت في شهر افريل صفاف وادي مجردة . ففي اقل من شهر كادت الثورة ان تعم كافة اطراف البلاد . وفي اثناء ذلك كانت القوارب تترى من مالطة محملة بالبارود الانكليزي الذي يدخل البلاد جبهة بالرغم من تحجير دخوله ، وكان عرب القبائل الشاقة عصا الطاعة يتعاونون من التجار اليهود المستقرين بالمدن الساحلية ، وكانت القوافل التي تستطيع دون غيرها السير في امن وأمان تحت حراسة الثائرين انفسهم هي التي تكون حملتها امّا البارود او الرصاص . وأخذ الاعيان زمام الحركة في عدة جهات ،

ولاذ العمال والخلفاء بالفرار او احتجبوا عن الانظار ، واستولى الثوار على طوابيعهم ، ونهبوا مطامير حبوبهم ، وتبادلوا بينهم الايمان المغلظة من حول مواثد الطعام على الثبات الى النهاية فيما هم بصددده وعلى البقاء متحدين حتى يفوزوا بالمرام .

وقد تولى قيادة الثورة في جلاص رجل من ذوي البيوتات يقال له السبوعي بن محمد السبوعي . وفي بطن رياح تولى زعامتها ابن دحر . اما غربي البلاد فالذي ثبت له الزعامة هو رجل من ماجر يحسن القراءة والكتابة يدعى علي بن غذاهم والظاهر ان ذلك حصل له بفضل التأيد الذي حظي به من طرف طريقة التجانية التي لها مكانة كبيرة في تلك الجهة .

ويبلغ علي بن غذاهم من السن خمسين عاما في ذلك العهد ، وكان ابوه قاضيا بماجر ، ويقال انه مات مسموما من يد عامل الجهة العربي البكوش السهيلي .

وقد تلقى علي بن غذاهم نصيبا من التعليم بجامع الزيتونة ثم استكتبه العربي البكوش . وحسبما يروح فان قبيلة ماجر هي اول قبيلة اطلقت عليه لقب « باي الشعب » . وما لبث ان امتد نفوذه للقبائل المجاورة كأولاد عيار والفراشيش ونيفة حتى صار الزعيم الاعلى للثوار .

وكانت البرقيات القنصلية ترى من اسبوع الى آخر وكلها تشير لانتشار الحركة الثورية ، فتقول مثلا : « ان مدينة الكاف قد وقع السطو عليها ونهبت بها ستة دكاكين وانقطعت المواصلات بضواحي القيروان . اما بجهة قابس فان المحلة التي يقودها سبي سليم قد طوقها الثوار . وعلى مقربة من الحدود التونسية الطرابلسية دارت معركة بين قبيلتي التواتل وورغممة اسفرت عن الف وثلاثمائة بين قتل وجريح ما زالت جثثهم واجسادهم ملقاة على الارض . وما زالت قطعان المواشي التي على ملك الباي عرضة للشهب . وما زالت اللصوصية تعيث فسادا في كل مكان . وتعطلت حركة القوافل . او اذا كان لا بد لها من التنقل اضطرت لسلوك غير الطرق الجادة ، وهي اطول بكثير مما اعتادت سلوكه فيما مضى .

وما زال داخل الايالة في حالة غليان . فمجاز الباب قد شهدت معارك عنيفة ، وباجة ذات المزارع الخصبية قد نهبت ، ولم تسلم الضواحي القريبة من الحاضرة التونسية اذ اغار الثوار على ضيعة لخزنه دار فبدوا ما بها شلر مئّر ، وهذا ما حصل ايضا لقصر احد الجزرالات على معنى الانتقام منه لانه كلّف بمباشرة عملية قمع الثورة ....

كلّ ذلك يجري والحكومة تتظاهر بعدم الانزعاج ويبدو أنّها تعتقد أنّ الممارك الدائرة رحاها في البلاد هي نتيجة نزاع عادي بين القبائل ، في حال أنّ الاضطرابات التي ذرّتها منذ مدّة قد أصبحت ثورة بالمعنى الّاتمّ ، ونودي بعلي بن غدامه الشريف زعيم اولاد ماجر بابا على منطقة الكاف . واصبحت الكلمات التي يكثرون ترديدها في كلّ آنّ حين هي الآتيّة : « لا مجبى بعد اليوم . ولا ممالك ولا دستور ! » . ولحدّ الآن لم يسيطر التعصّب الديني والنهب — ما عدا بالنسبة لبعض وقائع شاذة — على حركة الثوّار التي عمّت البلاد وامتدت حتى الى النواحي التي لا تبعد عن تونس العاصمة الا بقدر مسيرة ساعة زمنيّة .

وقد رجع لباردو على جناح السرعة كلّ العمّال الذين ارسلهم الباى لولاياتهم قصد استخلاص الضرائب وهم الجنرال حسين آغة باجة وعاملها ، واحمد زرّوق عامل الجريد . وابراهيم بن عبّاس عامل دريد ، والجنرال رشيد عامل القيروان وجلاص . واذا كان هؤلاء قد نجوا من الموت برجوعهم على اعقابهم فإنّ الجنرال فرحات عامل الكاف واولاد ونيفة كان اقلّ حظّاً منهم اذ لقي حتفه في 16 افريل اثر معركة دارت بينه وبين الثوّار من اولاد ونيفة فيما بين تيرسّ والكاف ، وقد دارت الدائرة عليه بعد مقاومة استبسل فيها مع فئة قليلة من انصاره . وبعد ان تخلّى عنه مائة وخمسون من الصبايحية الذين كانوا من جملة حرسه .

وفي 22 افريل افاد وود أنّ الثمرّد قد اصبح عامّاً . وأنّ المواصلات قطعت بين تونس وسوسة وأن الثوار قد استولوا على القيروان . وطالب بارسال بواخر حربية للنقط المهلّدة اكثر من غيرها بالخطر ، مخافة ان تنقلب الثورة الى جهاد ذي صبغة دينيّة قد يقضي الى الاجهاز على التّصاري .

وقد قطعت الاسلاك البرقيّة منذ اوائل شهر افريل ولم يكن من الممكن التفكير في ارجاعها لمعادها نظرا للأخطار المتوقّع حصولها للأعوان القادرين على اصلاحها ، وعمّ الاختلال كامل الجهاز البرقي وانقطعت الصلة بين تونس والجزائر . وفي مدينة الكاف كان مستخدمو البريد الثلاثة وهم من الفرنسيين محصورين وسط جماهير من المسلمين المعادين ويوشك ان يفتك بهم في كلّ آنّ حين . فاوفد لهم الجنرال ديفو ( Desvaux ) قائد دائرة سوق هراس رسولاّ امينا تمكّن من انقاذهم وحملهم معه الى الجزائر سالمين .

امّا في السواحل فكان الوضع اقلّ خطورة . ذلك لأنّ المدن التي استنكرت مضاعفة المجبى مثلما استنكرته البوادي لم تشأ ان تقف معها في صعيد واحد من حيث المقاومة المسلّحة . وكانت مدن سوسة والمنستير وصفاقس تعتمد على اسوارها لصدّ غارات العرب الرّحل او سكّان القرى الساحلية عليها قصد النهب . بيد انّ حامية سوسة التي كان عليها المعوّل لحماية الذّمار قد اصابها الانهيار، وبعد ان كانت تعدّ خمسة آلاف مقاتل لم يبق بها الاّ مثنان . ولاذ الآخرون بالفرار . فلزم الالتجاء لتنظيم دوريات من طرف السكّان لحراسة الامن . وفي اثناء ذلك كانت كافّة قرى الساحل في حالة تمرّد . وكان البدو والحضر على اتّفاق لنهب الاجنّة واختطاف المواشي التي يملكها اهل المدن . ونهبت في 25 افريل مدينة المهدية التي لا سور يحوطها ويحميها حيث اغار عليها اهل القسرى المجاورة لها .

كلّ هذه الاحداث قد فاجأت الحكومة كما هي العادة ولم يكن لها من العدّة ما تجابه به مشاكلها . فما عدا ما عندها من الصابحية الذين لا يصحّ اعتبارهم بمشابه عسكر نظامي ، كان تحت يدها زهاء الثلاثة او الاربعة آلاف من عساكر القُرعة منهم كتيبة واحدة منظمّة نوعا ما ومستقرّة بتونس العاصمة . ولا قبيل لهؤلاء بالوقوف في وجه حركة الثوّرة وقوفا جدّيا ومُجديا . ولهذا قد اضطرّت مرّة اخرى لاستدعاء قدماء العساكر الذين سرحوا من الخدمة منذ زمان . وهم الذين اشار اليهم كمبنون قبل عامين بقوله في حقهم : « انهم يعدّون الثّين او ثلاثة من العساكر الطاعنين في السنّ وعلى حالة يُررى لها من حيث الملابس » . وقال في حقهم بروادلي « انهم اقدر على زرد الاصواف منهم على الوقوف في وجه اهل البادية التونسية بالوسائل » .

ومن جهة اخرى فانّ مصطفى خزنه دار قد اشعر دي بوفال في 14 افريل بانّ الحكومة قرّرت الاستغناء عن خدمات القائم مقام كمبنون رئيس البعثة العسكرية الفرنسية (7) .

ولتهديّة روع البلاد اصدر الباي منشورا مؤرّخا في 21 افريل 1864 يقتضي الغاء مضاعفة المجبى وكذلك اصلاح العدلية . ويتضمّن ايضا وقف العمل مؤقتا بما جاء به عهد الامان .



## (ب) قلوب الاساطيل الاروبية

ارسلت الحكومات الانكليزية والفرنسية والايطالية سفنا حربية للابالة التونسية استجابة لنداء قناصلها وقصد حماية رعاياها . ففي 14 افريل حلت الكروية الانكليزية فيرفلي ( Firefly ) بميناء حلق الوادي ، وحلت على اثرها في 25 وفي 26 افريل كروية وفرقاطة ايطلان و باخرتان انكليزيتان وكذلك سفينة حربية فرنسية . ولم تكن هذه السفن الا بمثابة الطلائع لقوى اهم واعظم ستأتي فيما بعد . فعلا فما ان حل يوم 28 افريل حتى قدم اسطول فرنسي تحت قيادة كاهية الاميرال دربنغم ( D'Herbighem ) والقي مراسيه بميناء تونس ، واسرع الايطاليون من جهتهم بارسال ثلاث سفن حربية تحت قيادة كاهية الاميرال ألبيني ( Albini ) .

وبمجرد حلول هذه القوات البحرية انتظمت فيما بينها دوريات الحراسة ، واخذت الوحدات الخفيفة منها تنتقل من مرسى الى مرسى في السواحل الشرقية التونسية . اما في كل مرسى سوسة وصفاقس فقد رابطت عدة كرويات وفرقاطات ليلا نهارا لتكون على اهبه نقل العائلات الطليانية والمالطية الفاطنة بالاحياء الافرنجية اذا دعت الحاجة الى ذلك . وكانت سفن الخفر وسفن الانذار تروح وتغدو بين مواني قابس والمنستير والمهدية ، ومهمتها ربط الصلات بينها وبين العاصمة والمدن الساحلية الكبرى ، ونقل البريد ، وحمل اعوان الباي واللاجئين الذين يرغبون في العودة الى تونس العاصمة او في الذهاب الى أوروبا . اما معظم الاساطيل فقد لبث مرابطا بميناء حلق الوادي على استعداد للتدخل عند اوّل اشارة . ومع ذلك فان وجودها لم يكن كافيا لتسكين روع الجالية الاروبية خصوصا وقد ظهرت في اوائل شهر ماي بعض عصابات من الفلّاء في احواز العاصمة التونسية ، فكان لهذا الخطر المهدّد وللأبناء الواردة عن النهب والاضطراب اللذين انتابا عدة مدن ساحلية — وهي انباء مبالغ فيها كثيرا — اثر في اشاعة جو من الفزع في العاصمة . حتّى كانت الباخرة البريدية الايطالية التي تأتي الى تونس كل يوم اربعاء يغمرها سيل من العائلات الطليانية والمالطية وعلى الاخص الاسرائيلية التي كانت تسعى لمغادرة القطر التونسي طلبا للنجاة . ومن جملة من لاذوا بالقرار في 8 جوان القائد نسيم القابض العام للحكومة التونسية الذي خان ما اؤتمن عليه وحمل معه زهاء العشرين مليونا من الاموال التي استحلها ووضعها في مأمن من اعين الرقباء (8) .

لقد استحكمت الآن القطيعة بين قنصل فرانس وبين خزنة دار ، واصبح العداء سافرا بينهما . فكان دويوفال ينتهز كل المناسبات وكل التعلات لاقلاق راحة الوزير الاكبر التونسي ، معتمدا في ذلك على التأييد الذي يلقاه من كمبون الذي ارتكب معه خزنة دار منتهى الحماقة والعجرفة ، عند اشعاره بالاستغناء عن خدماته . وقد فقد القنصل الفرنسي كل ائتران لشدة حقه على الوزير التونسي ، ويظهر اثر هذا الحقد حتى في مراسلاته للكاي دورساي .

وبالرغم من النصائح التي كان يبديها دروين دولوي في ملازمة الاعتدال لم يبدُ ان مهمته القنصلية كانت شيئا آخر غير براز وصراع مع خزنة دار .

ففي 18 افريل طلب من الباي بشدة ان يوقف العمل بقانون عهد الامان ، وفي 21 منه اعاد الكرة ، محتجا على الاتفاقية المبرمة بين تونس وانكلترة ومطالبيا باقالة الوزراء . وكان تقديم الاميرال دربنغم قائد الاسطول الفرنسي للباي في 29 افريل مناسبة انتهزها دويوفال للمطالبة من جديد بالغاء الدستور وعزل خزنة دار . وقد افضى تدخل الكولونيل كمبون الذي هاجم بشدة الوزير الاكبر ، لقلب تلك الزيارة التشريفاية ، والمطبوعة امثالها عادة بطابع المجاملة ، الى شجار عنيف مع خزنة دار . حتى ان الباي صرح لوود ان محادثاته مع دويوفال ستنتهي في يوم من الايام لمصاربة بين الطرفين .

ولقد تبادل القنصل والوزير الاول عشر رسائل في ظرف عشرة ايام ، وكانت عباراتها اقرب الى الغلظة منها الى التلطف ، بالرغم من عدم خلوها من صيغ المجاملة ذات الطابع الشرقي . فكان القنصل يعدد الحوادث ويشير الى الاضطرابات والقلاقل : حاملا اوزارها كلها على حكومة الباي . والوزير يجيب بنفي وجودها او بالقاء التهمة في انبعاثها على عاتق الفرنسيين .

وفي اثناء ذلك كانت ترد من داخل الايالة انباء على غاية من الغموض . وفيها تضارب كبير .

وما شاع وذاع ان كامل التراب التونسي كان منذ اوائل افريل 1864 في حالة تمرّد وانفراض ، حتى القبائل التي لم يسد منها الا الطاعة فيما مضى قد اعلنت هي ايضا العصيان . واجواق المخازنية من عروش دريد ذات المنعة القويّة قد انضمت لحركة الثوار .

وبارح معظم العمال مراكزهم ، واستقرّوا بالحاضرة ، واصرّوا على عدم مغادرتها خوفا على انفسهم من ان يكون مصيرهم شبيها بالذي نال الجنرال فرحات . وكان المشايخ والاعيان يصانعون الثورة طوعا او كرها ، ان لم نقل انّ منهم من سعى في ايقاد شرارتها الاولى وفي تأجيج نارها . امّا الحكومة فانتها لم تزل متمسكة ، لاختفاء عجزها ، بسياسة ربح الوقت . فهي تزدعج من حين الى آخر انباء استسلام الثوّار ، وتنشر بالرائد الرسمي البلاغات الباعثة اكثر من غيرها الى الاطمئنان .

على انّ امتداد الثورة لم يتبعه التوحّد في اتجاهااتها وفي مطامعها . ذلك انّ معظم العروش قد لازمت تلقاءها موقفا سلبيا . فاقترصت على الامتناع عن دفع الضرائب ، وعلى عدم قبول اعوان الجباية الذين ترسلهم اليها حكومة باردو . وكانت وجهة بعض العصابات التي اعتادت النهب الاغارة على الضواحي المحيطة ببعض مدن الساحل . بيد أن العروش الكبيرة لم تشأ ان تشترك في سعي ثوري يكون موجّها ضدّ العاصمة .

وفي اوائل شهر ماي عقد زعماء بني زيد والهمامة والقراشيش وجلاص ندوة في القيروان انتهت بدون طائل .

ومما يدعوا للاستغراب انّ سكان المناطق الفقيرة اكثر من غيرها هم الذين لازموا الهدوء . فاستمرت القوافل على السّير في امن وامان ، وتولّت العروش المتحرّكة اكثر من غيرها حراستها .

وفي غربي البلاد استطاع علي بن غداهم ان يفرض سلطته على العروش المجاورة لمنبته ، كأولاد عيار وورثان والقراشيش ، الذين هم مثله من الحزب الباشي الذي ينتهي اليه ايضا معظم اولاد ونفّة ، وهجم في جمع من انصاره على عامل ماجر العربي بن عمار البكوش السهلي ، متتهما اياه بمحاولة تسميمه بايعاز من خزنه دار ، وقتله وقتل كثيرا من اتباعه (9) .

وفي اواخر ماي حاول علي بن غداهم ان يعقد ندوة جديدة بزعماء القبائل في القيروان ، الاّ انّ هذا المسعى لم يكتب له النجاح ، إمّا لملل اصحابهم او لضعف في الاستعداد بدا من الانصار .

وفي الواقع ان الثورة أصابها منذ اواسط شهر ماي شيء من التوقف ، حتى ان تونس العاصمة لم تتعرض لأي تهديد . ومثلما توقعه الكولونيل كمينون فان الفلاحين كانوا في شغل شاغل عن المشاركة في الثورة ، بحصاد زرعهم من قمح وشعير ، وخزنه في مواقع آمنة . وقد تبعت هذه الفترة من الهدوء فترة أخرى كان فيها العرب الرُّحْلُ مشتغلين بتصريف المنتجات الصحراوية ، مقابل ما يأخذونه من الزرع ، وبعد هذه المدّة بقليل ظهرت من جديد المنافسات المألوفة بين القبائل والعروش ، او بين بطون من العروش .

## ج) انتفاض السواحل

لقد ازدادت الحالة تعكّراً بالسواحل منذ قدوم البواخر الحربية الأوروبية ، حيث عقب ذلك اندلاع لهيب من التعصّب الديني والكراهية للأجانب لدى الشعب ، كانت الاحياء الافرنجية في المدن الساحلية أول جهة وصل اليها اذاها ، اذ تحرّكت جموع من الرّعاع الذين هاج هائجهم بسبب ما ألقى في روعهم من قرب نزول الجيوش الفرنسية او الايطالية بتونس ، ووثبوا على الاحياء الأوروبية واليهودية ، ممعنين في نهب ما بها ، ورافضين الخضوع لسلطة الباي ، ومعلنين انهم يضعون انفسهم تحت حماية السلطان العثماني .

فصفاقس قد نهبت في 30 افريل ، واضطّر سكّان الحيّ الأوروبي وعلى رأسهم قناصلهم الى اللجوء الى كرويلة انكليزية ، ولم تمض ثلاثة اسابيع على وقوع هذه الحوادث حتى قرّ عامل البلد هاربا ، وشكّل من بعده الاعيان حكومة وقتية ، ورفعوا عوض علم البلاد اللواء الاخضر الذي يزعمون ان له صلة بالنبوة . وامتنع الثوار من قبول الجنرال عصمان مبعوث الباي اليهم . فكانوا يقاتلونه بالاهانة ، ويهدّدونه بالقتل ، وينادون في وجهه ليحيى السلطان ! وليسقط الباي ! .

وبعد ان حصل للاروبيين شيء من الاطمئنان اغراهم بالعودة الى منازلهم ، اضطروا في 3 جوان الى مغادرتها من جديد ، والالتجاء الى باخرة فرنسية كانت ملقبة مراسيها بميناء صفاقس .

وكانت مدن الساحل اميل للهدوء الذي سادها مدّة طويلة . ويستفاد ممّا كتبه اسبيننا ( Espina ) بتاريخ 5 ماي ان : « في سوسة كما في المدن الاخرى الساحلية كان خوف

اهل تلكم المدن من ان تقذف مدنها بقنايل البوارج الحربية مانعا ايّاهم من الميل لتأييد العربان الذين لا يلبث ان ينضم اليهم الرعا ، اي كل من لا يملك شيئا يخاف عليه الضياع ولا يهيمه من الدنيا الاّ السلب والنهب ، وحسبك بان هؤلاء صرّحوا علانية انهم لا يترددون في فتح ابواب المدينة في وجه العربان ، اذا ما أوصدت بدعوى احتياجهم للأقوات التي لا تأتيهم الاّ من الارياض .

وقد تسنى لكهاية العامل وهو سي احمد بن عاشور المشهور بالحزم ان يحفظ الامن في مدينة سوسة ، مستعينا بالمدفعية ، وبما بقي لديه من العساكر القليلين . بيد انّه حلّ فرع لا محلّ له في صفوف الايطاليين والمالطيين ، حملهم على ركوب البحر ، وفي مقدّمتهم اعوان قسصليانهم ، بينما الفرنسيون لم يبرحوا منازلهم .

وفي منتصف شهر ماي أرسل الباي الى سوسة العامل ووزير الحرب محمد خزنة دار في مهمة رسمية ، القصد منها توطيد ما تهلّهل من سلطانه على السواحل التونسية ، لما لهذا الرسول من سمعة طيبة وذكر محمود في الساحل . لكن بالرغم ممّا ابداه من الملاحظة . ومن الوعد بالغفو والامان ، لم يستطع ان يستميل السكّان ، ولم ينجح في تجنيد العدد الذي يحتاج اليه الباي من العساكر . والدليل على ذلك هو انّ الثورة قد اندلعت في سوسة في نفس اليوم الذي بارح فيه الجنرال محمد خزنة دار المدينة اي في 31 ماي . واقتكّ الشوار مفتاح القصبه وابواب المدينة . ومن الغد قرّ جميع الاروبيين على متن الباخرة «غاربالدي» وارتفع اللواء الاخضر على جدران المدينة .

وبالرغم من صيحات فرع عديدة ، امكن لمدينة المنستير ان تبقى في مأمن من النّهب ، وبمعزل عن الاستجابة لنداء الثورة . وبقي سكّانها محافظين على الهدوء نسبيا ، مقتصرين على الامتناع من دفع ما عليهم من الضرائب للدولة ، ومن الدّيون لغرضاتهم الاروبيين او اليهود . وكان موقفهم من الثوار يقع وسطا بين المناصرة وبين الحياد . ولم يسمحوا لعاملهم ان يتعدّى حدودا معينة من التفوذ ، حتى انّه اصبح اشبه شيء بقاض من قضاة الصلح . ونسجت مدينة المهديّة على منوال المنستير . الاّ انّ اهل المهديّة عمدوا لبناء سور يحمي مدينتهم من عودة النهب اليهم . وكانت اخطر التهديدات آتية اليهم من قبيل أهل القرى الساحلية ، الذين يدفعهم حسد النعمة التي عليها اهل المدن ، للاتقاض عليهم ، وانتهاب ما يملكون ، وهم يستغلّون عجز الحكومة لاثارة الحترازات القديمة التي غرسها في النفوس

التنافس بين الباشية والحسينية ، بمساندة العُربان بالمناطق المجاورة . وكانت مساكن اشد القرى الكبيرة هيجانا ، ومنها كانت تنطلق كلّ الشعارات المعادية ، وكلّ الحركات التي تستهدف الرّحف على سوسة .

اما قابس فقد جعلها موقعها في الجنوب في عزلة عن التأثير بثورة الاعراض . وهذا لم يمنع العروش النائرة من الانتقاض عليها في 28 ماي عندما شاع نبأ ابحار الجنرال سليم على متن باخرة انكليزية ، حتّى اضطرّ العامل تحت تهديد التوار ، لارجاع الاموال التي كان قد استخلصها من الاهالي . ومن جربة وردت على القنصلية الايطالية انباء في الثالث من جوان تفيد انتشار الفوضى والنهب في ارجائها ، من جرّاء قدوم عُربان جرجيس للجزيرة، حيث عاثوا فيها فسادا .

## ج - تدخل الدول الكبرى

لم تكن تقصد الحكومات الثلاث عندما قرّرت توجيه اساطيلها للمياه التونسية الاّ حماية رعاياها ، وصيانة مصالحهم في الالة . وهذا ما اوضحته لمثليها بتونس ، وقد اكدت كلّ منها نزاهة قصدها بما ادلت به من التصريحات المطمئنة التي خاطبت بها الوزارات الاخرى . فقال دروين دولوي ( Drouyn De Lhuys ) : « ان الحكومة الفرنسية ارسلت اسطولها لصيانة سلامة رعايانا ، ولا شأن لنا قطّ في الخلاف الداخلي القائم بين الحكومة التونسية وبين رعاياها . ونحن مقرّون العزم على اجتناب ايّ نزاع ولو ظاهريا بيننا وبين القنصلية العامة لانكلترة بتونس . وهذا ما اوصيت به م. دوبوفال واكدت عليه الوصاية في ذلك . واتنا لا نطمح قط للاستئثار بايّ نفوذ دون غيرنا . ولا همّ لنا الاّ المحافظة على مركز نرى من واجبنا صيانتة وصرف الاذى عنه » . وطلب من الامير دولاتور دوفيرني ( De La Tour d'Auvergne ) سفير فرنسا بلندرة ان يشعر بذلك الوزير الاكبر الانكليزي لورد روسيل ( Lord Russell ) . وهذا الاخير قد أكّد من جهته بانّ الحكومة الانكليزية ليست لها مقاصد مغايرة للتي صرح بها ممثل فرنسا . وقرأ على الامير دولاتور دوفيرني التعليمات التي وجهها للقنصل وود ومؤدّاه اته « ليس لكم في ايّ حال من الاحوال ان تتدخلوا في الشؤون الداخلية للبلاد التونسية . وبلغني انّ الحكومة الفرنسية قد صدر منها مثل هذه التعليمات ، فليكن عملكم منسجما بقتل ما في المستطاع مع عمل زميلكم الفرنسي » . وقد اعطت الحكومة الطليانية نفس هذه التأكيدات ، فقالت : « انّ مهمّة القائد العام للقوّات البحرية تنحصر في صيانة مصالح رعايانا . والتعليمات الموجهة له تقتضي التشاور في كلّ مناسبة مع قوّد الاساطيل الفرنسية والانكليزية ، والاتفاق على العمل معهم في انسجام تام » .

وفي الواقع انّ التعليمات الموجهة للقناصل من طرف وزارات باريس ولندرة وتورينو كانت تتضمن التأكيد عليهم بالاعتصار على حماية رعاياهم ، وبالمساك عن التدخل

في الشؤون الداخلية التونسية . وكل حكومة من الحكومات الثلاث كانت مظهرة العزم على سلوك سياسة عدم التدخل بالمعنى الاتم ، وعلى عدم انتهاز فرصة وجود اسطولها بالمياه التونسية للحصول على امتيازات خصوصية في الالة .

لكن حدث في اثناء ذلك شيء جديد وهو قدوم وحدات بحرية من الدولة العثمانية ، وانضمامها للقوات الفرنسية والانكليزية والاطليانية الموجودة بالمياه التونسية .

ومن المعلوم ان الباب العالي ما انفك يعتبر الالة التونسية من جملة الولايات التابعة ، للسلطنة العثمانية . ولقد وجد في الثورة وفي التدخل الجماعي الذي بدا من الدول الاروية الثلاث خير وسيلة لتوثيق روابط السيادة التي تدين بها له حكومة الباي . ولهذا قد سارع الى ارسال حيدر افندي في مهمة استطلاعية ، بصفة مبعوث فوق العادة . وقد كان هذا الاخير يشغل منصب وزير مفوض بطهران .

على ان علي باشا وزير الخارجية التركية لم يتخل عن التأكيد لسفير فرنسا باسطنبول المركز دومستيني » ( De Moustier ) بان الباب العالي لا يدور بخلفه البتة ان يركب رأسه ، في هذه القضية . بل ان مهمة حيدر افندي تنحصر في البحث عن الاسباب التي أدت لاندلاع الحوادث الاخيرة ، والاطلاع على الوضع الحالي في البلاد التونسية ، وهو مكلف بامداد الباب العالي بالارشادات التي هو في حاجة اليها ، وقرّب الجديد من التعليمات . وتصحح حيدر افندي فرقاطتان وكروية ، وهو مأذون بان يتصل بقواد الاسطولين الانكليزي والفرنسي . والباب العالي مقرر العزم على الالفعل شيئا دون الاتفاق معنا وهو يأمل ان تتخذ حكومة الامبراطور نفس هذا الموقف » . وقد ابلغت الحكومة التركية نفس هذه التأكيدات لوزارة تورينو .

على ان دروين دولوي لم يكن ليسره التدخل التركي في الشؤون التونسية .

ذلك ان السياسة التي ظلت الحكومة الفرنسية متمسكة بها بدون انقطاع ، قرابة الثلاثين سنة ، لم تكن تخرج عن دائرة المحافظة على استقلال تونس ، وحمايتها من كل محاولة يرمي من ورائها الباب العالي الى جعل تونس مجرد ولاية تابعة للدولة العثمانية ، مثلما هو الحال في طرابلس . بيد انه كان من العسير آنذاك معارضة قدوم البعثة العثمانية ، لان الوضع الدولي لم يكن في ذلك العهد شبيها بالذي كان عليه في سنة 1845 او في سنة 1850 .



ذلك انّ التدخل الجماعي للدّول الثلاث قد افقد فرنسا جانباً من حرّية تصرّفها في المجال السّياسي . ومن المعلوم انّ انكلترة ما زالت تعتبر تونس بمثابة ولاية تابعة للباب العالي ، فكان على الحكومة الفرنسية ان تقرّ حساباً لردود الفعل المحتمل وقوعها من طرفها اذا هي عاملت الاتراك بعنف غير محدود . لا سيّما وانه ليس من المستبعد ان يكون الوزير الاكبر التركي قد استشار سفير انكلترة بالاستانة قبل ان يرسل تلك القوة البحرية لتونس ، وظفر منه على الاقل بموافقة الضمينة .

ومن جهة اخرى فانّ وجود الاساطيل الثلاثة بتونس قد طمأن الحكومة الفرنسية ، اذ ابعد عنها احتمال خطر حصول سعي مفاجيء من طرف الاتراك . وكان جلّ اعتماد دروين دولوي على حسن استعداد وزارة تورينو . لانّ الحكومتين تواعدتا بان يكون موقفهما واحداً ازاء الشؤون التونسية . بل قد ذهب فيسكونتي فنوستا ( Visconti - Venosta ) الى ابعد من ذلك ، حيث اقترح نزول قوّات الدّول الاروية الثلاث جماعياً للأرض التونسية ، اذا حدث تدخل مسلّح من الباب العالي في تونس . وفي نظره انّ الاميرال التركي لن يجرأ على تحدّي القوات الفرنسية والطلبانية ، ولا بدّ ان تبدي الحكومة الانكليزية للأستانة نصائح في التعقّل .

وبما انّ المقاصد الرسمية للحكومة الفرنسية لم تكن تهدف الاّ للمحافظة بقدر الامكان على الحالة الرّاهنة ، وبما انّ الباب العالي لم يكن يصّرّح بما يعارض هذه المقاصد ، فلم يسع الكاي دورساي الاّ احتمال البعثة غير العادية للمندوب التركي .

وهناك عدّة تأثيرات في هذا المعنى ظهرت للوجود في باريس . فمن ذلك انّ م . ايمريت نشر رسالة وجهها لمدام كورنو نجيّة الامبراطور احد احيائها وهو المسمّى ميشال كازايكوفسكي ( Czaykowski ) ، وهو ضابط بولوني انتقل لخدمة البلاط العثماني واحرز من بين رجاله على رتبة سامية واصبح يسمّى صديق باشا . وقد جاء في هذه الرسالة : « ان فرنسا من واجبها الاّ تبدي لنا (اي لتركيا) ادنى معارضة في تونس ، بل انّ من مصلحتها ان تعيننا ، وبذلك تظهر باعتراف يقرّ لها شرعية استيلائها على الجزائر . وبدون شكّ انّ صدور هذا الاعتراف من سليل الخلفاء العظام من شأنه ان يعيد للعرب صوابهم ، ويضرب مشاريع انكلترة في الصّميم » .

وفي اواخر شهر ماي 1864 قدّم علي باشا معروضات سرية لـاحد موظفي السفارة الفرنسية باسطنبول اسمه اوتري ( Outrey ) . فأوعز اليه بأنّ فرنسا من فائدتها ومن الاصلاح لها ان تكون تركيا هي جارتها (يعني بالنسبة للجزائر) عوض ان يكون جارها اميرا ليس له شأن يذكر . وتحدّث الى المركيز دومستيني عن وجوب تصحيح وضع الباي ازاء تبعيته للسلطان ، وعرض في مقابلة ذلك ضمانات لتأمين الحدود الجزائرية من غائلة أي عدوان ، ولوّح حتّى بإمكان اعتراف الباب العالي بشرعية استيلاء فرنسا على الجزائر .

ولقد ابدى السفير اندهاسه لهذه المعروضات ، بيد أنّه اعرض عنها مذكرا بان سياسة الحكومة الفرنسية لا تبغي بالمحافظة على الحالة الراهنة في البلاد التونسية بدلا . واحتجّ المركيز دومستيني ايضا عمّا جاء في « تقرير سرّي بعث به من الاستانة لخدوي مصر احد الاعوان السريين » وهو تقرير كان قد احاله عليه الوزير . واكدّ السفير أنّه لم يزيّن ابدا للباب العالي توجيه مندوب عنه لتونس . قائلا « أنّه لم يكن في امكانه ان يتفصّل (اي الباب العالي) من ذلك . ولم اجد سييلا يسمح لي بالاعتراض على ما عزم عليه » .

ومع كلّ هذا فقد اتخذ دُروين دولويّ تجاه تركيا عدّة تدابير احتياطية ، منها أنّه بادّر باشعار علي باشا بأنّه في الوقت الذي يسجّل عليه فيه تصريحاته ، يرى لزاما عليه ان يؤكد له بأنّ حكومة الامبراطور لا يمكنها ان تسمح بادخال اي تحوير على الحالة الراهنة بالبلاد التونسية ، ولا توافق على اي تغيير ينال ترتيب الولاية (اي الارتقاء للعرش التونسي) في صورة خلع الباي الحالي . وتدلّيا على اهتمام فرنسا بما كان يجري بتونس اذنت لكلّ وحدات اسطولها البحري الضارب في البحر المتوسط تحت قيادة الكونت بويي فيلوميز ( Comte Bouët - Willaumez ) بان تبحر لخلق الوادي ، وطلب من المارشال راندون ( Randon ) بان يكون على استعداد بقوّة كافية للقيام بحملة عسكرية عند الحاجة ابتداء من الحدود الجزائرية .

وجوابا عن الشائعة التي راجت ومفادها ان تركيا تفكّر في ارسال جيوش لتونس من حامية طرابلس ، طلب دروين دولوي الى المركيز دومستيني بان ينذر علي باشا بعزم فرنسا على ارسال فيلق كامل من جنودها لتونس في صورة ما اذا تحقّق هذا التنبّأ .

وقد تمكن حيدر افندي من التّزول للبرّ ، وامكن له الوصول الى تونس بعد ان منعه كاهية الاميرال الفرنسي دربنغم امثالاً للتعليمات التي تلقاها من دويوفال . بيد انّ السفن التركية بقيت تحت الحراسة الشديدة في ميناء حلق الوادي ولم يسمح لها الاميرال الفرنسي بالتنقّل لايّ نقطة من نقط السواحل التونسية .

وبينما التعليمات الصادرة من الحكومات الأوروبية هي على الحال التي سبقت الإشارة اليه ، اذا بقناصلهم في تونس لا يمتنعون من الاجتهاد في تفسير تلك التعليمات . ومّا زاد في اطلاق ايديهم وفي دعم نفوذهم وجود الاساطيل التابعة لدولهم . ويظهر انّ الخطر لم يؤل الى فُضّ النزاعات القائمة بينهم ، بل يخيّل لنا انه عمل على تاجيج لظى منافساتهم ، حتّى لكانهم كانوا يسعون بالتشكي من بعضهم بعضا ، وبالتقارير التي يحررونها وغالبها مبالغ فيه او لا نصيب له من الصحة الى ادخال حكوماتهم في خصوماتهم او الى حملها على مجاراتهم في مطاعمهم وشهواتهم . وما من شكّ في انّ باريس ولندرة كانا اكثر تبصراً واميل الى الاعتدال ممّا كان يبدو على سلوك قناصلهما بتونس . ويوشك ان يترتّب على سعي ميناء الطيش في تونس ما لا تحمد عقباه من الحوادث ذات الخطورة . ولم يُخفّ لآتور دوفيرني ما يساوره من الكدر في هذا الصّدّد حسبما يستفاد من رسالة خاطب بها دروين دولوي حيث قال له : « انه ليتابني شيء من الاسف — والحق يقال — حين ارى ان انكلترة وفرنسا ليس لهما في مثل هذه الظروف الدقيقة التي نجتازها ممثلون بتونس يكونون اكثر هدوءاً في افكارهم ، وبصرا في تقديراتهم ، وعلى الاخصّ . اكثر حذفاً وحيطّةً في مساعيهم » .

وقد زاد الحالة تعقيداً حلول حيدر افندي بتونس ، اذ انطلقت من حوله الدسائس ومحاولات الضغط المتنوّعة من عقالها ، واضحي القناصل الأوروبيون الثلاثة من جهة ، ووزراء الباي من جهة اخرى ، يتسابقون للاتصال به والسعي في التأثير عليه ، وكان وود اكترهم تقرباً اليه ، وقابله خزنه دار بمسّهي التجلّة والتعظيم . امّا القنصل الفرنسي دويوفال فقد عبّر عن خيبته بقوله : « انّي لم ادّخر وسعاً في استجلاب حيدر افندي لوجهة نظرنا... تلك الشخصية ذات الوزن الخفيف جدّاً التي وجهها السلطان للقيام بدور في تونس لا نسبة ولا مناسبة بينه وبين المهمّة الاستطلاعية التي ذكر في البداية أنه قد كلف بها » .

## أ) سياسة وود

لقد وجد حيدر افندي لدى القنصلية الانكليزية التأييد والمساندة ، لا سيما وان المركز الشخصي لريشار وود قد توطّد كثيرا بباردو منذ ذهاب القنصل الفرنسي ليون روش ، وزاد تنطع دبوبفال في تقوية تأثير القنصل الانكليزي على الوزير الاكبر التونسي . وقد استغل قنصل انكلترة هذه الخطوة لاقتناع كل من خزنة دار وحيدر افندي بضرورة تقريب وجهات نظرهم ، للوصول الى اتفاق حول كافة شؤون الساعة ، ولأجل بلوغ هذه الغاية تواصل عقد عدة ندوات ثلاثية بكل من تونس وباردو والمرسى . وقد طالما اجتمع وود بالمندوب العثماني في غير الرسميات ، ولطالما اجتمع بالوزير الاكبر في قصره المجاور لمحل سكناء بيطحاء الحلفاوين ، وكان كل من قنصلي فرنسا وابطاليا يشهران بما سموه بتود وود الى تركيا ، ويتهمانه بأنه هو الذي اجج نار الثورة ليعيد تونس لحظيرة الدولة العثمانية . وذكر دبوبفال ان الثورة قد تقدمتها رحلة طويلة قام بها وود عبر السواحل التونسية . وان الثوار كانوا يرفعون في كل مكان الاعلام التركية ، ويرفضون سلطة الباي مؤثرين عليها الخضوع لحكم السلطان العثماني . وفي تونس كانت الجالية الايطالية والمالطية التي تعمّرت احوالها بسبب توقّف المعاملات ، تعبّر عن حنقها وغضبها بكتابة عبارات الشتم والتهديد على جدران القنصلية الانكليزية .

وفي الواقع ان وود لم يكن يفكر جدّا في تغيير الحالة الراهنة بالايالة ، ذلك لان مركز فرنسا كان قويا بما فيه الكفاية وزيادة . وسياستها التونسية ازاء تركيا قد اوضحتها ايضا كما ليس فيه زيادة لمستزيد . وهو علم بان اي تدخل من تركيا في الايالة لا يلبث ان يثير من فرنسا ردود فعل بالغة الغاية من حيث الشدة . وقصارى ما استطاع ان يصل اليه من مساعيه هو اشاعة اقوال ضد فرنسا ، كان يتولّى نشرها بدون حياء اعوان محليون كانوا يظهرون من الخزم اكثر من اللازم ، وينقلها عنهم اناس آخرون بعد ان يزيدوا عليها من عندهم ما يخرجها احيانا عن صيغتها الاولى . تلك كانت اصداء الحرب الباردة او الحرب في إطارها الضيق التي كان يشنّها على صعيد القرية او القبيلة ممثلو الدول الكبرى ، الذين كانت تفرّق بينهم منافسات ذات صلة بيسط النفوذ او عداوات شخصية .

فودود كان يؤمل ارجاع العلاقات التقليدية بين الايالة والباب العالي على اساس « الحالة الراهنة » ، وكان يسعى الى ابرام اتفاق بين تونس والأستانة يقرّ وضع البلاد التونسية في صورة دولة متمتعة بالحكم الذاتي داخل إطار السلطنة العثمانية . ولكي يكتب لهذا المسمى النجاح كان لا بدّ من مدّ يد المساعدة للباي ، وصرف الاخطار التي كانت تهدّده ، واعانته على مغالبة الثورة . وكان لا بدّ ايضا من اقضاء التهديد المتمثل في التدخل الاروبي ، وذلك باجتناّب كلّ مظهر ينسب بوقوع ايّ ضغط تركي على باردو . بحيث انّ سياسة وود كانت واضحة . ولم ينفكّ متمسكا بها وثابرا على تطبيقها في اصرار ، وبدون شكّ انّ مساعيه كان بينها وبين مبادئ عدم التدخل التي كان يعلنها لورد روسيل شيء من البعد . بيد انها لم تكن مناقضة للروح العامّة للسياسة الانكليزية تلقاء الشرق وتلقاء تونس . ومن مهارة القنصل انّه لم يكن يتدخل الاّ بصفة شبيهة بالرسمية بدون ان يترك ايّ اثر مكتوب لديبلوماسية السريّة .

ولقد انحاز وود انحيازاً قوياً الى جانب خزنة دار ، ولم ينفكّ يحرّضه على العمل المفيد ، ويسدّى اليه النصيحة بتخفيف وطأة الضرائب لاطفاء لهيب الغضب ولتفكيك عصبة الثورة . وبدا انّ الايالة لم يكن لها جيش ولا مال ، فقد اقترح وود ان يتفصّل السلطان بمنح قرض لتونس قدره مائة الف ليرة ، وهو ما يساوي ما بذله الباي فيما سبق من النفقات للمشاركة في حرب القرم .

وخلافا لما عرضه كلّ من قمبروتا ( Gambarotta ) ودوبوفال على الباي من ارسال جيوش طليانية وفرنسية لمساندته ، قد اقترح وود ان يضع الباب العالي تحت طلب الامير التونسي كاثاب مصرية لشدّ أزره . وفي رأيه انّ قدوم هذه العساكر الاسلامية لتونس ليس من شأنه ان يجرح العواطف الدنيّة لسكان البلاد ، وقد لا ترى فرانسا نفسها مانعا من ذلك .

وفي سوسة وصفاقس كان الاعوان القنصليون الفرنسيون والايطاليون يسعون جهدهم لتسكين روع الثوّار . والّخ كارتلون على الصفاقسين بأن يبنذوا ما كانوا قد تراضوا عليه من الطاعة لخصوص السلطان . وكان كاهية القنصل بسوسة ستيفن بصدد التذاكر مع زعماء الثورة بداخل الايالة منذ اواسط شهر ماي ، ناصحا اباهم بالاستسلام وبسط رغائبهم مباشرة على الباي .

على أنه لم يكن من الميسور التوفيق بين وجهات النظر التي كان يتمسك بها كل من خزنة دار والمبعوث التركي .

ذلك أنه منذ احتلال فرنسا للجزائر لم تنفك الروابط السياسية التي تصل بين تونس والباب العالي متدرجة شيئا فشيئا نحو الانحلال . وكان يبدو من العسير ان ينزل امير عومل من قبيل فرنسا معاملة الملوك الى درجة مجرد وال على اقليم . ومع ذلك فإن حيدر افندي ما فتى يفكر كما يفكر وود بان تونس لم تخرج في اي وقت من الاوقات عن كونها جزءا لا يتجزأ من السلطنة العثمانية . ولم يكن البايات الا مجرد ولاية لهم بلا ريب امتيازات واسعة النطاق ، لكنهم في واقع الامر باشوات تصدر لهم الولاية من السلطان ، ويضربون السكة باسمه ويخطب باسمه في المنابر عند صلاة الجمعة . فكان هم المبعوث التركي ان يصل الى ضبط كنه العلائق بين الباي والباب العالي . ومع كونه صرح مرارا باستعداده للمحافظة على مبدأ استبقاء « الحالة الراهنة » فإنه لم ينفك يسلح الحاحا واضحا في ابراز عدة نقاط من شأنها ان تؤيد بصورة لا لبس فيها تبعية الايالة للسلطنة العثمانية . ففي نظره ان تونس تبقى تحت ادارة باي من الاسرة الحسينية يتبوأ مقعد الامارة حسب ترتيب الوراثة المعمول به في ذلك العهد ، وتحفظ الايالة بحكمها الذاتي . بيد ان عليها ان تعرض في المستقبل على مصادقة السلطان المعاهدات والمواثيق التي تبرمها مع الدول الاجنبية . كما ان على البايات ان يؤمروا الاستانة العلية للحصول بانفسهم على فرمان ولايتهم . ويتعهدوا مع ذلك برسائل ثلاثة ملايين من الريالات سنويا لتركيا على معنى المشاركة في مصاريف السيادة . ولم يتخل المندوب التركي عن اثاره مسألة الاتفاقية الانكليزية التونسية المبرمة في سنة 1863 والتي تخول الرعايا البريطانيين حق التملك في الايالة التونسية ، مقترحا عرضها على موافقة السلطان .

وقد احتج وود على هذا المطلب . مذكرا بان الامراء التونسيين كانوا من قديم الزمان يتصرفون في حق التعاقد مع الخارج ، كما تشهد بذلك مائة واربعون اتفاقية او معاهدة ابرمت منذ القرن الثالث عشر . والحق في الحصول على تنازل الباب العالي عن قبول جزية لا يمكن ان تقول الا لاقتال مالية الباي بدون فائدة ، ولا تمثل الا مشاركة ضئيلة في مصاريف الخزينة العثمانية .

ومّا لا ريب فيه انّ خزنة دار كان يؤمّل الاحتفاظ بفوائد سياسة التّأرجح بين التأثيرات التي مبعثها التنافس المتقابل بين فرنسا وتركيا . بيد انّه منذ حدوث القطيعة العلنية بينه وبين دوبوفال لم يعد يلقي كذبي قبل المساندة والتأييد من طرف القنصلية الفرنسية . وبذلك قد خلا الجوّ لود الذي بقي السند الوحيد لباردو ، وهو الذي يُسدى النصائح دون غيره من القناصل . ولم ينفك يلوّح بالخطر المحدق بتونس من جرّاء فرنسا التي كان ينوّه كثيرا بقوتها وباتساع مطامعها ، ويقول انها تفكر في الحاق تونس بالجزائر في يوم من الايام .

وعلاوة على ذلك فانّ العداوة التي اصبح يكتنّها دوبوفال للوزير الاكبر التونسي ، والتحديات التي كان يوجّهها اليه ، والتهوّر الذي يستعمله في مخاطبته ، قد كان جميعها من عوامل الخوف التي ساورت نفس خزنة دار ، وجعلته يعتقد بانّ الحكومة الامبراطورية تعترم طلب اقالته .

لقد استمرت المفاوضات الى اوائل الصّيف . ولم تسفر عن نتيجة . وكيف يمكن الطمع في الوصول الى اتفاق بينما الظروف لم تكن ملائمة . فحكومة الباي كانت كاعجاز نخل خاوية من جرّاء استمرار العصيان في البلاد . ومن يكن حاله كحالها يكن فاقدًا لحرية تصرّفه او غير متمتع بها على الوجه الاكمل على الاقل . ولم تتخلّ الحكومتان الفرنسية واليطليانية عن رفع احتجاجهما على الضغط الذي لا يفتقر الصادر من تركيا على تونس . ولو انهما استمعتا لما كان يلحّ به عليهما قناصلهما لما كان من المتعذّر عليهما ان تأذنا بانزال جيوشهما لتونس للمحافظة على « الحالة الراهنة » .

ومن جهة اخرى فانّ حيدر افندي الذي كان مجرد ملاحظ لم تكن له صفة تحوّلته التّعاقّد . اذ لا يمكن له ان يبت في أيّ امر من الامور دون الرجوع الى السلطان الذي اليه وحده يرجع الحق في اصدار فرمان معيّن عن ارادته الشاهانية ، ويكون متضمنا ضبط الوضع الذي ينبغي ان يكون عليه والي اقليم تونس التابع له .

بيد ان وود قد حصل على نتائج ذات شأن . فلقد حصل خزنة دار على الاقتناع بوجوب الاعتماد في المستقبل على كلّ من تركيا وانكلترا ، واثناء مصادقاته مع حيدر افندي في شأن شروط الاتفاق اخذ على عاتقه الضمان في استمرار الحكم الذاتي التونسي ، وبقيت

مع ذلك بدون شك بنود كثيرة في حاجة الى الايضاح . الا ان الاهم قد حصل او بات في حكم الحاصل . وحسبك بان قنصل انكلترة استطاع ان يحمل حكومة الباي على ان تقبل من تلقاء نفسها مبدأ تبعيتها للباب العالي . ولم يبق الا انتظار ظروف ملائمة اكثر من تلك الظروف للحصول من الباي على التماس الاعتراف بوضعه الخاص بواسطة سفارة يبعث بها الى الاعتاب السلطانية .

ولقد ايدت الحكومة الانكليزية اقتراحات قنصلها ، و اشار لورد روسيل في رسالة عرضها على الملكة وعلى بلمرستون الى رغبة الوزارة البريطانية في المحافظة على « الحالة الراهنة » بتونس . فالباي لا ينبغي اعتباره بمثابة ملك مستقل بل بمثابة امير يحكم الالة تحت اشراف السلطان ، وذلك لفائدته إذ انه بمجرد ما يعلن الباي استقلاله يصبح — طال الزمان او قصر — تابعا لفرانسا . بيد ان الباب العالي ليس من فائدته ايضا ان يجعل وضع البلاد التونسية شبيها بالوضع الذي عليه مصر . ذلك ان البلاد التونسية بعيدة جداً عن اسطنبول ، علاوة على كون هذا السعي لا يلبث ان يصطدم بشتى المقاومات من طرف فرنسا .

وقد عبر الباب العالي من جهته عن حسن استعداده تجاه تونس . ففي اوت 1864 اقطع السلطان من ماله الخاص عطاء قدره 50000 ليرة قصد اعانة الباي على تجديد كتائب جديدة من الجيش لتمكينه من الانتصار على الثورة .

## ب) سياسة دوبوفال

لم ترق مساعي وود بالطبع لزميليه دوبوفال وقماروتا اللذين امعنا في التشهير بها والاحتجاج عليها ، وكانا في غالب الاحوال إلبا عليه . وكان يبدو عليهما البحث عن سبب للتدخل يضع حكومتهما امام الامر المقضي ، ويبررانزال جيوشهما بتونس ، امّا من جرّاء ما يصورانه لهما من صيغة التأكد التي لا تحتل التأخير او من جرّاء استحالة التّريث للمراجعة بسبب انقطاع الاسلاك البرقية منذ بداية الثورة ، واقتصار القناصل على الاتصال بحكوماتهم على طريق البحر .



وكان دويوفال أكثر نشاطا من زميله ، واسرع الى اتخاذ التدابير الجريئة . فهو الذي اخذ على عاتقه منع نزول المبعوث التركي للبر . وحاول ايضا باتفاق مع الاميرال دربنغم ان يتزل بميناء حلق الوادي ليلة 8 جوان كتيبة من عساكر البحرية الفرنسية بأسلحتهم . بيد ان هذا المسعى قد اخفق بسبب كون مدخل مرسى حلق الوادي كان مغلقا بسلسلة حديدية ، وامتنع الاميرال التونسي حسن قائد حلق الوادي من رفعها . وبالرغم من ان الفرنسيين قد ادعوا انهم لم يكونوا يقصدون من النزول الا التزود بما هم في حاجة اليه من الماء لشرايهم فانه لم يصدقهم احد . ووجه شديد العتاب على السعي المنفرد الذي هم به قنصل فرنسا حيث سلقه زميلاه بألسنة حديد . كل ذلك لم يثن دويوفال عن اتباع ما توحى به اليه سياسته الشخصية . وبما انه اضاع كل نفوذ وقد كل خطوة له يباردو ، فقد خطر له ان يربط العلائق بينه وبين زعيم الثوار في غرب البلاد : علي بن غدام ، وغاية امله باعتماده على الثورة ان يعود له ما فقدته من النفوذ عند انتصار المتمردين . وفي نظره ان هذا الانتصار لا يلبث حتما ان يكون نذيرا بسقوط عدوه خزنة دار . ولشرح سياسته كان يوجه لباريس معلومات عن الاحداث التونسية محرفة عن مواضعها او مبالغ فيها كثيرا . وكان يهول او يقلب حسب اهواء الساعة الحوادث التي يتصل بها من اعوانه ، والتي تكون في حد ذاتها لا تمت في الغالب للحقيقة الا باضعف الصلات .

وبالرغم من عدم وجود ما يعتمد عليه اعتمادا صحيحا من الانباء عن الحالة السائدة داخل الايالة فان دويوفال قد كان يحرر ويوجه لوزيره من التقارير ما يشبه البلاغات عن العمليات الحربية بالمعنى الاتم . ولم يخف في هذه التقارير الا بستار شفاف للغاية ما كان يؤمله من نجاح الثوار الذين كان يجهل كل شيء عن زعيمهم — وكان في البداية يجهل حتى اسمه — بيد ان هذا الجهل لم يمنعه من ان ينسب اليه اطهر التوثان وانزله المقاصد فيقول مثلا : « ان الجهود والتضحيات المالية التي بذلتها حكومة باردو للفت في ساعد العروش وتشيت جموعها المتراسة لم تأت لحد الآن باية نتيجة . وان بضع المئات من الجنود المرابطين حوالي القصر يتناقص عددها يوما بعد يوم من جراء القرار . وان محلة الباي الجديد (يعني علي بن غدام) التي يقدر عدد رجالها باربعين الف مقاتل معسكرة الآن بتبرسق وتستور على بعد عشرين فرسخا من الحاضرة على اكثر تقدير . ويقال ان زعيم الثوار سيدلي في الوقت الذي يراه مناسبا ببيان يوضح وجهات نظره الخالية على كل

حال من كل طموح غير مشروع... على ان الثورة تخضع لادارة موحدة ولا تخشى مناصبة العداء لباردو ولو يقتل الممالك او تتبعهم لاستصفاء مكاسبهم بيد انها تتبع نظاما في العمل ابرز ميزاته اجتناب كل تعصب ديني ضد الاروبيين.... لم يبد أي شذوذ في السلوك في الجهات التي يسيطر عليها المتمردون سيطرة كاملة بل بالعكس هم الذين يحفظون الامن في المراكز التي فقدت السطوة التابعة للباي القوة على حفظه فيها، وكذلك في المراكز التي ما زالوا لم يسيطروا عليها سيطرة كاملة .

ولقد اعترف دوبرفال باكثر صراحة لمدام كوزنو بالسياسة الشخصية التي يسلكها ازاء الثورة فكتب في 23 ماي ما نصه : « انني ابذل كل ما في وسعي لادخل لاذهان العربان باننا معهم . هل فهمتيني ؟ انني اريد ان اقول ان جيشنا واسطولنا البحري لن يتدخل قط ضد هم ، ولا ادخر في هذا السبيل اي سعي لاقناعهم ، وان عامل سوسة (يقصد محمد خزنة دار) الذي له من الثروة زهاء الثلاثين مليونا وهو من رجال الادارة الماهرين ويعرف كيف يبتز الاموال من الشعب ويخدم في آن واحد مصالح البلاد قد جعلت بينه وبين الوزير الاكبر عداوة من طرف خفي . وقد نودي به في سوسة واليا عليهم على النحو الذي كان ينادى به على براطرة رومة . وهو منتم البنا وموافق على وجهات نظرنا.... بلغتنني الآن انباء سارة . فمدينة باجة قد استولى عليها الثوار او هم على اهبة الاستيلاء عليها . وكل المعلومات التي لدي لا تخرج عن الاتجاه الذي اكتب على نحوه اليكم . وخلاصته ان المقاومة قائمة على قدم وساق في كل مكان » .

وفي 30 ماي كتب ما يأتي : « انه لجدير بالامبراطور ان يجمع فيما بعد كل القبائل التي تقطن البلاد التونسية في سمط اتحاد عربي . وهذه الفكرة يلزم وقت لبرازها لحيز الوجود . اما اليوم فان الغاية التي نرسمي اليها هي في آن واحد بسيطة للغاية ومعقدة غاية التعقد . فعلينا ان نترك الثورة تعمل عملها . ولنسح في انقاذ الامير وان لم يمكن فانقاذ العائلة المالكة . مع الحرص على الا يصاب التصاروي واليهود باذى من جراء حركة الثورة . وكل الدقائق التي تمر من وقتي مصروفة للوصول لهذه النتيجة » .

وفعلًا فان قنصل فرنسا الذي ظهر له ان يلغي العمل بابطس القواعد الاصولية للتقاليد الدبلوماسية لم يتردد في ارسال خمس رسائل تأييد فيما بين غرة جوان واليوم العشرين منه لزعيم الثوار . وقد حرر هذه الرسائل جان ماتيي العون القنصلي الفرنسي

بصفاقس (10) الذي يتكلم العربية ويكتبها بسهولة وكان اذذاك لاجئا بتونس العاصمة (11) .

واستمرت هذه المراسلات مع علي بن غذاهم الى منتصف شهر جويلية على اقل تقدير . والدليل على ذلك انّ دوبرفال اعترف في تقرير وجهه لدورين دولوي بتاريخ 23 جويلية 1864 بانه على اتصال بالثوار قائلا : « انني اشعر بانّ لي القدرة على ان اكون عاملا من عوامل التخفيف من حدة الغليان وداعيا من دعاة الاعتدال وواسطة بين الطرفين المتنازعين . وظهر لي انّ واجبي يدعوني الى عدم رفض القيام بهذا الدور » . وخلافا لما ادّعاءه فانّ الاعتدال الذي ينسبه لنفسه لم يكن الصفة الغالبة التي كان يشير بها على الثوار . تشهد بذلك المكاتيب التي كان يعلّمها على ماتيسي والتي لم تكن الاّ هجوما عنيفا على وود وعلى انكلترة .

وفي اثناء ذلك كان دورين دولوي يجتهد في تأكيد الوصاية بعدم التدخل لكن بدون طائل (12) .

بيد انّ الثوار قد انهكتهم المقاومة وبعدّ عنهم الامل في الانتصار (13) . وظهر لعلي بن غذاهم ان يسلم لمصطفى خزنة دار الرسائل التي وجهها له دوبرفال . وبلغ ذلك لعلم وود الذي احال في الحال مضمونها للاميرال الفرنسي ووجه لوزارة الخارجية الانكليزية ترجمة المكاتيب الثلاثة التي سلّمها له الوزير الاكبر التونسي .

وقد اثارت هذه القضية حنقا شديدا على فرانسوا في الاوساط الدبلوماسية الانكليزية . وشكا السفير البريطاني لحكومة الامبراطور سوء سلوك ممثلها بتونس مستدلا بالمكاتيب التي بيده . فلم يبق لدورين دولوي حلّ آخر يخرج حكومته من هذا المأزق غير الوعد باقالة القنصل من منصبه في القريب . وكانت تلك هي النتيجة الوحيدة التي حصل عليها دوبرفال من سياسته الطائشة والسّخيفة .

### (ج) حملة طليانية لم يكتب لها النجاح

كان الدّور الذي يقوم به قنصل ايطاليا بتونس اكثر تكتما ممّا يقوم به زميله الفرنسي والانكليزي . وكان مواطنوه يعتبرون عليه الدّفاع بفنّهم تامّ على مصالحهم وعلى ما لهم من الديون قبل الحكومة التونسية . وفعلا فانّ قنصلها لم يحظ لدى حكومة

باردو بالقدر من النفوذ الذي كان من شأنه ان يناله ممثل دولة عظمى ويمثل الجالية الاجنبية الاوفر عددا في البلاد التونسية . ومن اسباب ذلك كثرة التقلات (اي ابدال قنصل بآخر) ولم يعر خزنة دار قنصل ايطاليا من الحظوة والاعتبار اكثر مما كان يعامل به عون مملكة الساردو فيما سبق . وفي هذه البلاد التي تعتبر اللغة الطليانية اكثر اللغات الاجنبية رواجاً كان قمبروطا اقل الناس اطلاعا على حقيقة الحالة . وكان الموظفون الاروبيون بالبلاط بعضهم مواليا لفرانسا وبعضهم مواليا لانكلترة حتى ان الكونت رافو نفسه الذي كان من شأنه — نظرا لارومته المنحدرة من جنوة — ان ينحاز لجانب ايطاليا ويكون من انصارها قد مال بعكس ذلك لخدمة المصالح الانكليزية . وزاد ميله اليها بتوجهه بامرأة انكليزية . ولم تمتد الجالية الطليانية بتونس قنصلها الا بتأييد ضئيل للغاية . ذلك لان عادات التنافس المتأصلة في النفوس من عهد مملكة الساردو لم يمحها توحد المملكة الطليانية . وزاد التنازع الذي كان يفرق بين مختلف الكتل الطليانية حدة ظهور منافسات بين اهل جنوة واهل قرنة . وهؤلاء الاخيرون كانوا يفضلون التماس العون والتأييد لدى قنصلية انكلترة دون قنصليتهم . وجميعهم كانوا يسارعون الى التشكي الى حكومة تورينو ويعمدون الى اثاره الفتن والاكثار من تقديم العرائض .

بيد ان قمبروطا الذي كان ينسب له فتور العزم قد اخذت الاحداث الجارية من حوله تعمل على تحريك سواكنه . ذلك انه لأول مرة منذ قيام الوحدة الطليانية كان وجود اسطول حربي ايطالي بحلق الوادي مشيرا للدور الذي تنوي ايطاليا القيام به في البحر الابيض المتوسط بصفتها دولة عظمى . وهذا من جملة الدوافع التي بدأت تحمل القنصل على ابداء نشاط اعظم في الدفاع عن المصالح الطليانية . وكان التجار من اهل قرنة والسامرة من اهل قرنة يبحثون قنصلهم على القيام بسعي جدي لفرض النوازل التي تهتمهم والتي طال عليها الامد وهي معطلة في باردو ، ويرون فيما قد يقوم به من سعي في هذا الصدد اعلاء لشأن بلادهم ودفاعا عن مصالحهم في آن واحد .

ولاول مرة ظهر من قمبروطا الميل لاتخاذ موقف صريح ازاء النزاع القائم بين قنصل فرانسا وبين زميله البريطاني . وبدون ان يجاري دوبرفال على طول الخط في الخصومة التي كانت بينه وبين خزنة دار فهو لم يتخل عن تأييده بصفة عامة على ما كان يبدية من مقاومة للشق الانكليزي التركي . وكانت تقاريره — ولو انها اكثر

اعتدالا من تقارير زميله الفرنسي — تكشف الستار عن دسائس وود ومناوراته وتعزو اسباب الثورة لسوء ادارة خزنه دار ولدستور 1861 وكان قمبروطا يلجأ في بيان عجز الحكومة التونسية وفي وصف الاخطار المحدقة بالجمالية الاروية ويشير لوجوب التدخل ويتمنى من كل جوارحه حلول الساعة السعيدة التي يتم فيها نزول الجيوش لتونس .

وفي اثناء ذلك كان يوجد على متن البواخر الحربية الايطالية ثمانمائة من عساكر المشاة البحرية وبعض قطع من المدفعية البرية . وعند حلول السفن التركية بميناء حلق الوادي في 11 ماي 1864 استدعى قمبروطا زميله ليتذاكر معهما في ضبط وسائل انزال القوات الاروية للأرض التونسية . ولم يبق الضباط الايطاليون من جهتهم مكتوفي الايدي ولو قبل ان تسفر هذه المذاكرات عن شيء ايجابي . اذ بادروا بارسال دوريات مسلحة للأرض التونسية في مهمة استطلاعية وعلى معنى تمهيد السبيل للقيام بسعي يكون اوسع نطاقا في المستقبل .

وقد أخذت الحيرة تستولى على تورينو . لان التقارير الواردة من قمبروطا وتؤيد صحتها تقارير دوبوفال كانت تنذر بقرب قيام الاتراك بتدخل مسلح في الالة . وهذا ما حمل الحكومة الايطالية على أن تأخذ مأخذ الجدل والتفكير انزال قواتها لتونس معتمدة على تأييد فرنسا لها . وكان وزير الخارجية الطليانية فيسكونتي فينوستا اسرع من زميله الفرنسي في تلقى معروضات ممثله بتونس وتصديقها على علاقتها . اذ بينما كانت تصدر لدوبوفال نصائح في الاعتدال اذا بالتعليمات التي كان يتلقاها قمبروطا من حكومته كانت تحرضه بعكس ذلك على اتخاذ المزيد من الحزم والاقدام . فمن ذلك ما ابرق به فيسكونتي فينوستا في 9 ماي للتوصل الايطالي بتونس قائلا له : « ان الحكومة تود ان يكون مواطنونا في مأمن من كل اذى وان تشملهم حماية ناجمة ولو بانزال الجيوش للأرض التونسية . ومن ذلك ايضا ما ابرق به من تورينو وزير الخارجية الايطالية لنيقرا سفير ايطاليا بباريس يوم 27 ماي 1864 قائلا له : « ان الاميرال البيني وقصلا بتونس يتوقعان تدخلا مسلحا في القريب العاجل من طرف الباب العالي في تونس بموجب ما له من حق السيادة العليا عليها وفي اعتقادهما ان الاميرال الفرنسي سيعترض على هذا التدخل ولو باستعمال القوة وسيطلب امداده بتعليمات لمجابهة هذا المشكل . ولقد اجبنا بان عليهما اي الاميرال البيني وقصلا ايطاليا بتونس ان يقررا الانزال جماعيا

لقوّات كلّ من ايطاليا وفرنسا وتركيا وانكلترة ويصرّحاً بانهما يعارضان ولو باستعمال القوة باتّفاق مع فرنسا في ايّ ازال لقوّات دولة واحدة بانفرادها بدون اتّفاق من قبل .  
ولم يَكُن لاطاليا ما لفرنسا من الوسائل للضغط على حكومة الباى غير هذه الوسيلة .

ذلك بانّ فرنسا في امكانها ان تعتمد على ما لها من القوّات المرابطة في الجزائر والدليل على ذلك انّ المارشال راندون قد أذن في المدة الاخيرة بان يُهيىء فيلقا عسكريا على الحدود الجزائرية التونسية ليكون على أهبة التدخّل اذا دعت الحاجة . وانتَهز قنصل فرنسا هذه الفرصة لكي يعرض على حكومة باردو ارسال 30000 من الجنود لمنازلة الثوّار .

وفي جوان 1864 اجتهد وزير الحرب الايطالي الجنرال دلاّ روفير ( Della Rovere ) في تهيئة المعدات اللازمة لشنّ حملة عسكرية على تونس . وسعيا وراء اعداد العدة لانزال قوّات الغزو قد وجّه لتونس بعثة استطلاعية متركّبة من اربعة ضبّاط . ووصل قائد الهندسة العسكرية ريتشى ( Ricci ) الذي كان يرأس البعثة لميناء حلقى الوادى يوم 13 جوان . وشرع بمجرد وصوله في دراسة وضعية المرسى والطرق الموصلة لتونس العاصمة وسطّر خرائط وتصميمات توضّح مواقع نزول القوّات وتضبط مسيرة الجيوش وتموينها والمكان الذي ستعسكر فيه . وقد وقع اختياره على هضبة البليدير المطلّة على الحاضرة التّونسية من الناحية الشمالية لتكون معسكرا لجيوش الغزو . وقال انه يكفي لنجاح هذه الحملة التي ستكون فرنسا ظهورها لها ومشاركة فيها ان ترسل ايطاليا اربعة آلاف من جنودها على سبيل التقريب من مختلف الفصائل العسكرية منها سرية من رجال الهندسة الحربية .

هكذا كان راي وزير الحرب الايطالي في ذلك العهد . امّا الاميرال البيني فقد كان له راي آخر اذ كان يشترط لنجاح العملية تهيئة عشرة آلاف مقاتل على الاقلّ لا اربعة آلاف فقط لانه لم يكن يريد ان يقتصر على احتلال العاصمة التونسية وضواحيها فحسب بل كان يريد ايضا احتلال اهمّ المدن الممتدّة على طول السواحل .

ولم يكن هذا السعي مجرد اقتراح بل انه دخل لحيز التنفيذ الفعلي ، ففي نورينو كانت التحضيرات تجري على قدم وساق لتنظيم الحملة العسكرية على تونس واعداد المعدات لها وتهيئة الفرق التي ستشارك فيها ، وقد جمع العتاد العسكري في مرسى جنوة

قصد ارساله لتونس : وقع تعيين الفيالق التي ستؤخذ منها جنود الغزو ، والأقاليم التي سترد منها ، ولم يقع اغفال أي شيء من لوازم القتال حتى المصالح الفرعية التابعة للجيش كمصالح الانتقال والتأمين وحفظ الصحة والتمريض وغيرها قد قرىء حسابها وهيئت اسبابها .  
وقع الاختيار على الجنرال لونقوني ( Longoni ) ليكون قائدا للحملة .

وفي مكاتب اركان الحرب كان القائمون عليها منهمكين في جمع كل الوثائق التي يمكن ان تفيد في هذا الموضوع . فمن ذلك انهم عثروا على تقرير يتضمن احصائيات عسكرية عن تونس يرجع تحريره لسنة 1828 وهو من تحرير قنصل ايطالي سابق بتونس يدعى الكونت قايتانو بالما دي بورغو فرانكو ( Gaetano Palma di Borgo-Franco ) وعثروا على خريطة للولاية التونسية وعلى تصميم لوضعية الحاضرة التونسية وكانوا يسألون الضباط والقناصل الذين سبق لهم ان سكنوا تونس ما يعلمونه عنها ويطلبون اليهم امدادهم بتقارير او بمعلومات مفيدة في شأنها .

كل هذه التحضيرات كانت تجري تحت طي الخفاء . ومع ذلك فقد افترض امرها وتناولتها الصحافة وطفقت تنشر عنها معلومات هي في الغالب غير صحيحة . فمن ذلك ان جريدة « الاستقلال البلجيكي » قد اذاعت في يومي 13 و 14 جوان نبأ ورد لها من مراسلها بتورينو يفيد بإبحار الجنرال بلافيسيني ( Palla Vicini ) من مرسى جنوه على رأس كتيبتين من المشاة وسريتين من عساكر الطبجية . وقد وقع استجواب فيسكونتي فينوستا بمجلس الأمة في خصوص هذه الانباء الرائجة حول تونس . وطلب النائب مورديني من الحكومة ان تقتصر على حماية رعاياها بتونس وان تمسك عن القيام بأي سعي عسكري ولو بالاشتراك مع غيرها من الدول لان مثل هذا السعي قد يحرك اطماع فرنسا ، وسأل هل في عزم الحكومة الايطالية في صورة ما اذا وجب القيام بسعي عسكري ان تعمل بمشاركة فرنسا وانكلترة معا او بمعية احدهما فقط . ولم يجد فيسكونتي فينوستا في نفسه من الخياء ما يمنعه من ان يكذب ما شاع وذاع وملأ الاسماع ، حيث خاطب مستجوبه بقوله : « ان الاستعدادات للحملة العسكرية على تونس لا توجد في الوقت الحاضر الا في مخيلة م. مورديني » . ولم يشأ ان يجيب عن السؤال المتعلق باتفاق ايطاليا مع فرنسا وحدها او مع فرنسا وانكلترة معا في صورة ما اذا ظهر من الضروري القيام بحملة عسكرية ضد تونس ، واقتصر على التأكيد بان الحكومة مقررّة العزم على حماية رعاياها وعلى المحافظة على استقلال تونس ازاء الباب العالمي .

ومن قبل ان تنشر انباء الاستعدادات الطليانية عن طريق الصحف كانت الحكومات الاجنبية متببهة اليها ومولية ايّاهها اهتمامها ولطالما اتّصلت بمعلومات في شأنها من طرف اعوانها . فوُرد مثلا قد افاد دولته في 25 ماي بانّ هناك عشرة آلاف من الجنود كانوا في ذلك التاريخ متجمّعين على سواحل صقلية بين باليرمو وقراباني . وظهر فيما بعد انّ هذا التّبأ غير صحيح حيث كذّبه السفير الانكليزي ايليو ( Elliot ) من تورينو تكذيبا قاطعا .

بيد انّ الوضع تطوّر في اواسط جوان . ففي ذلك التاريخ حصل اليقين لايليو كما لزميله الفرنسي البارون دي مالاري ( De Malaret ) بانّ الاستعدادات الطليانية لامراء فيها . وكيف يخامرها الشكّ في شأنها وقد تحدّثت عنها كلّ الصحف التي تصدر بتورينو وميلانو . واكّد دويوفال وصول جيوش الغزو لمرسى جنوة ، وانخبر عن المهمة الاستطلاعية لبعثة ريئسي . وفي اثناء ذلك كان وود في منتهى الحيرة ، وكان يضرب اخماسه في اسداسه سعيّا في الوصول الى حلّ يمكنه من انقاذ الباي واجتناب ايّ تدخّل اوروبي .

وفي 17 جوان قابل كلّ من قماروطا والاميرال البيني مصطفى خزنه دار وعرضا عليه رسميا امداده بفيلق عسكري من الجنود الايطاليين لقمع الثورة . بيد انّ خزنه دار لم يحفل بهذا العرض ولم يتحمّس له بالمرّة .

وانّما الدّولة التي تأثرت منه حقّا هي انكلترة التي بادر سفيرها بايطاليا في يومي 16 و 17 جوان بسؤال فيسكونتي فينوستا وزير الخارجية ومينغيتي ( Minghetti ) رئيس مجلس الوزراء عن المشاريع المنسوبة لايطاليا ، وكلاهما قد انكرا وجودها انكارا تامّا . لكن ذلك لم يقنع ايليو حيث راسل لورد روسيل بقوله : « انّ لي اسبابا كثيرة لتحملني على الاعتقاد بانّ فكرة ابحار الجنود الايطالية من جنوة لتونس قد تقرّرت فعلا منذ بضعة ايام ولم يقع التخلّي عنها الاّ في آخر وقت ايّ عند ما اوشكت ان تدخل لحيز التنفيذ » .

على انّ ايطاليا التي كانت دوما سياستها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة الامبراطورية الفرنسية لم يكن في مستطاعها ان تجسر على التقدّم في خطتها نحو تونس مثل هذه الخطوة الى الامام لو لم تكن واثقة من تأييد فرنسا لها وموقنة من تنشيطها لمساعدتها .



وفعلاً فإنّ الشؤون التونسية قد وقع التعرّض لها اثناء المذكرات الاولى التي جرت في فونتنبلو بين فرنسا وإيطاليا في جوان 1864 فيما يخصّ مسألة رومة ، وافضت إلى إبرام اتفاقية سبتمبر . وقد افضى المركز ببولي ( Pepoli ) الذي كان قد وجه لفرنسا في مهمة خاصة للتذكّر في هذا الشأن مع الامبراطور نابوليون الثالث... افضى ببيانات لمجلس الشيوخ الايطالي في ديسمبر 1880 مفادها انّ نابوليون اكّد له اثناء مقابلة خاصة دارت بينهما وبأنّه لا يرى مانعا ولا يعارض اصلاً في ان تصير تونس ملكاً من املاك إيطاليا وبأنّ فرنسا لا يسعها الا ان ترى بعين الوثوق والاطمئنان قيام مستعمرة ايطالية في افريقيا . وزاد الامبراطور على ذلك بان حرّر رسالة شخصية في هذا المعنى وجهها لوزارة تورينو .

بيد انّ نيغرا ( Nigra ) سفير إيطاليا بباريس لم يشأ ان يبوح بشيء عن المذكرات التي دارت بين حكومة بلاده وبين امبراطور فرنسا في شأن تونس . وكان يقتصر دائماً على الابهام لهذا الموضوع في ايجاز وتكتّم قائلاً : « والباقي سيقوله لكم ويفيدكم به ببولي » (وهو الذي كلّفته الحكومة الطليانية باجراء المذكرات مع فرنسا في خصوص مسألة رومة) . وقد خلت المراسلات الرسمية سواء من الجانب الفرنسي او من الجانب الايطالي من التعرّض لهذا الموضوع الذي بقي تحت طي السرّ . بل انّ الديبلوماسية الفرنسية قد ظلّت متمسكة طوال السنين الموالية بموقف الانكار القاطع ازاء ما شاع وذاع من انّ فرنسا عرضت على إيطاليا في سنة 1864 الاستيلاء على تونس .

على انّ مساعي نابوليون الثالث ومعارضاته الآنف ذكرها التي اقدم بها على اهداء ما لا يملك لم تصدر منه على وجه التفضّل التزيه الذي لم يكن يرجو من ورائه نقما يعود على بلاده أولاً وبالذات .

فمن ذلك أنّه كان يرى في هذا العرض وسيلة لاختماد لظى مسألة رومة بتحويل نظر إيطاليا نحو الطمع في التّراث الافريقي . وهي نفس الخطّة التي سلكها بعد مضيّ عامين عندما اثار مسألة البندقية ليسدل حجاب النسيان على مسألة رومة .

ومن الجائز ايضاً ان يكون قد اراد استخلاص رضى الاوساط العسكرية الفرنسية باعتزامه تمديد الحدود الجزائرية الى مصبّ وادي مجردة .

الامر الذي يجعل من الميسور في نظره ادخال قاعدة بنزرت ، التي هي قاعدة طبيعية ، ضمن الممتلكات الفرنسية .

ولم ينفك وود الذي لم يكن يُعوّز الاتصال بالمعلومات الصحيحة عن التشهير بالمطامع الفرنسية في الجهات الشمالية من القطر التونسي ، والتأكيد بان الفرنسيين يفكرون جدّيا في الاستيلاء عليها منتهزين فرصة تدخل ايطالي في تونس ويقابل من طرفهم بغض الطرف عنه .

بيد ان المسألة لم تتجاوز طور الاختمار ، ولم تسفر عن النتيجة التي كان يؤمل لها من فكروا فيها . ويبدو ان الملك فيكتور عمانويل وكذلك وزيره مينفتي لم يستطيعا المعروفات . ذلك ان رجوع رومة لحوزة ايطاليا كان أكثر أهمية في نظر الايطاليين من الاستيلاء على تونس . ولم تكن الظروف مواتية ايضا بما فيه الكفاية اذا علمنا الوضع السيئ للغاية الذي كانت عليه المالية الطليانية : وحالة الاضطراب السائدة في جنوب شبه الجزيرة الايطالية بما كان يضطرّ قسما من الجيش للتفرغ لقمع الحاربة التي كانت ضاربة اطناها حوالي نابولي . بحيث ان ايطاليا لم يكن في مقدورها في ذلك الوقت ان تدخل بمفردها في مغامرة افريقية . وقصارى ما اتّصل به الكمندان ريتشي من التعليمات هو تهئية المعدات اللازمة لحملة عسكرية ، لكن بعد الحصول سلفا على موافقة الحكومة التونسية وعلى المشاركة العسكرية من طرف فرنسا على اقل تقدير .

الا ان الباى لم يكن مستعدّا لالتماس اي تدخل اجنبي لا من طرف ايطاليا ولا من طرف فرنسا . ولم يكن دروين دولوي وكذلك البارون دي مالا زي موافقين على ان تقوم ايطاليا بتدخل عسكري في تونس . وكانت انكلثرة على الاخص لا تخفي عزمها الشديد على معارضة اي سعي من هذا القبيل .

وقد علّق فيسكونتي فينوستا على المذاكرات التي دارت بين نابوليون الثالث وبين المركيز ببولي في شأن تونس بقوله : « لو كتب لبعض الكلمات التي تبودلت تحت اشجار حديقة فونتنبلو ان تخرج من حيز القوة الى حيز التطبيق اذن للقسى تصريح الامبراطور الذي لم يكن يخلو من غموض معارضة شديدة من طرف وزرائه انفسهم لا سيما من طرف دروين دولوي الحريص على التمسك بالتقاليد القديمة .

« على انّ الظروف نفسها التي نحيّاها تكفي وحدها لانّ تجعل تلك التصريحات خالية من كلّ معنى ايجابي .

« ذلك انّنا كنّا نبحث هل في الامكان اغراء الامبراطور بالدخول في حلف بين فرنسا وبين انكلترة تغضّ به قضية الدانمارك ، وقد يفضي هذا الحلف ايضا لتحرير اقليم البندقية . واذا لم يكتب النجاح لايّ سعي من هذا القبيل كنّا نودّ ان نبرم مع الامبراطور اتفاقا حاسما وبعيد المرمى فيما يخصّ مسألة رومة . وبالجملّة فامّا الحرب مع النمسا او اتفاقية سينتير . والذي يلوح لي انه من العسير ان يروج في الاذهان اقدام الحكومة الطليانية على اختيار هذا الوقت بالذات للتنازل عمّا ترغب فيه رغبة شديدة من استرداد البندقية او رومة والبحث عن عوضٍ لهما في القارة الافريقية . »

على انّ معارضة انكلترة وكذلك معارضة الدبلوماسية الرسمية الفرنسية قد احبطنا بسهولة فكرة الحملة العسكرية التي دارت في وقت من الاوقات في مخيلة الحكومة الطليانية . ففي 23 جوان 1864 اكّد فيسكونتي فينوستا للمكثف بشؤون السفارة الفرنسية بايطاليا بأن حكومته لا تضرر القيام بايّ سعي يرمي للاستيلاء على تونس .

وقد اجابه دروين دولوي محذّرا اياه بقوله : « نحن لا نرى بعين الغبطة او الغيرة امتداد العلائق الطليانية وانتشار النفوذ الايطالي بتونس . بيد انه من واجب وزارة تورينو ان تهتمّ بالتعرّف على العراقيل التي يمكن ان تضعها دول اخرى في طريق هذا التوسّع اذا اكتسى شكلا مفاجئا لافتا للنظر وداعيا للتملل والتساؤل .

« امّا من جانبنا فانّنا لا نرى مانعا بل انه يهّمنا كثيرا ان نتفّق مع ايطاليا على نشر الحضارة وتنمية التجارة في تلك الرقعة من الارض . ولهذا فانّني اسجّل بمزيد السرور ما ابداه لي م. فيسكونتي فينوستا من التّطمينات . »

ومن شاء ان يعرف موقف وزارة الشؤون الخارجية الانكليزية في هذا الصّد فليرجع لما تكرّر ان طالبت به الحكومة الطليانية من امدادها بايضاحات في شأن الاستعدادات العسكرية التي كانت تجري بمرسى جنوة .

ولم ييأس فيسكونتي فينوستا من اعادة الكرة مستفسرا حكومة الامبراطور عن السياسة التي عليه ان يسلكها في صورة ما اذا التمس الباي نزول القوات الازوية بتونس لاعائه على قمع الثورة .

ولم يحتج الوزير الايطالي لجواب عن هذا السؤال لانّ خبر استسلام الثوار قد شاع في اثناء ذلك . وسرعان ما اذنّ للبعثة الايطالية التي يرأسها الكومندان ريتشي بالعودة لابطاليا . ورجع القنصل قماروطا لسكونه القديم ، واخذ دوبرفال بيدي تدميره من كون صروف الدهر اضطرته للانضمام على كرهه منه للشقّ الانكليزي .

## ٤٠ انتصار الثورة

لقد بدأت الجهود التي بذلها خزنة دار للفتّ في ساعد الثورة تؤتي ثمارها وأعانه على النجاح ما اعترى المتمردين من الملل ، لا سيما وأنّ حركتهم لم تكن منذ بدايتها موحّدة ولا منظمة تنظيما محكما . فما ان حلّ الصيف حتى اخذ عقدهم في الانتشار ، وكثرت المنافسات الفرعية بينهم ، وتعددت غارات القبائل بعضها على بعض وانهكت قواهم المعارك التي كانوا قد خاضوا غمارها ، وزاد في فشلهم انتشار نبأ المذاكرات التي فتحت مع حكومة باردو ، وكانت قبيلتنا جلاص والهمامة في طالعة من القى السلاح من القبائل الثائرة وقبعضهما قسم من قبيلة دريد . وانتهاز المستسلمون هذه الفرصة لاشفاء ما في صدورهم من غلّ نحو المنافسين لهم من جيرانهم . فمن ذلك ان جماعة من جلاص قد بطش بها في اوائل جويلية عرش اولاد سعيد عندما كانت بصدد الاغارة على عرش ضعيف موالٍ لهم فاذا بعرش جلاص ينقضّ بقضه وقضيضه على اولاد سعيد ويهزمهم شرّ هزيمة لم تبق فيهم ولم تدر ، فما كان من عروش المثلث والسواسي وبني زيد الا ان جمعوا خمسة آلاف من الخيالة للأخذ بثار اولاد سعيد والانتقام من جماعة جلاص وانصارهم من الهمامة . وكان اهل المثلث من جهتهم مستعدين لاعلان الطاعة للباي على امل ان ينالوا جزءا استسلامهم ما يرغبون فيه من نهب مدينة صفاقس التي هي على مقربة منهم . فيعيثون فيها فسادا يدون ان يخشوا عقابا .

وقد كتب اسبينا من سوسة لبوقال في 12 جويلية 1864 ما مفاده : « ان سكّان المدن خصوصا الذين يتعمون منهم للطبقة البورجوازية قد بلغ بهم الصّجر من الوضع المضطرب مبلغا عظيما وشتموا من استمراره ولا يلبثون ان يطلبوا تدخّل الباي لاراحتهم ممّا يكابدونه من عناء .

وكتب قنوكو من المنستير لبوقال ايضا في 9 جويلية 1864 ما مؤداه : « ان العربان لا يستقروّن على حال ، وما زالوا على عاداتهم في السطو على مواشي القرى المجاورة لهم .

وهذا ما يزيد في سخط البلديين هنا على سلوكهم ويشدّد النكير عليهم . فلو انّ الباي يأتي ومعه محلّته اذن لقابلوه بالترحاب ولاذعنوا اليه مخلصين ولا يبعد ان يتضمّنوا اليه لمعاقبة العربان .

## ( ا ) خضوع الثوار

بعد مذاكرات مع زعماء العربان الثائرين بجهة القيروان سعى خزنة دار لدى الباي في اتخاذ عدّة تدابير تهدف لاعادة الامن لنصابه ، وقد املّى الثوار انفسهم هذه التدابير وهي : اعلان عفو عام يشمل بدون احتراز كلّ من شارك في العصيان . خفض اداء العشر لنصف مقداره . تسمية عمّال من اهالي البلاد على رأس الاعمال عوض الممالك . ابطال العمل بالدستور والغاء المحاكم التي انتصبت في عام 1861 الغاء نهائيا .

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الباي تعلن عن هذه التدابير كانت في الوقت نفسه تسعى من طرف خفيّ في تنظيم كتائب الجيش . بيد انّ قدماء العساكر ابوا أن يلبّوا الدعوة التي وجهت اليهم الاّ لقاء اجور يتقاضونها . والمجنّدون الجدد كانوا يخفون او يلوذون بالفرار مدجّجين بأسلحتهم . فلم يكن من الممكن التحصيل على شيء ذي بال من السّاحل الذي كان يمدّد الدولة بالعدد الاوفر من الحصّة العسكرية . وكاد العسكر النظامي ان يصبح في طيّ العدم . والاّ لآيان الثالث والرّابع قد فرّ جنودهما عن بكرة ابيهم . حسبما عرف به الكمندان ريتشي ولم يبقّ بالاّ لآي الثاني الاّ زهاء المائة جندي وبالاّ لآي الاول الاّ نحو الالف وبالاّ لآي السادس والسابع الاّ قرابة السبعماية وكانت فلول وحدتين عسكريتين آخرين لا تتجاوز 50 خيالاّ وثلاثمئة من عساكر الطّبيعة (14) .

وفي اواخر جوان استطاعت الحكومة ان تجمع زهاء الاربعة آلاف جندي معظمهم من غير العسكر النظامي وعززتهم بمجموعة من المدافع وجعلت على رأسهم الجنرال اسماعيل السنّي (15) .

بيد انّ المحلّة التي نيط بعهدها زجر الثوار في الشمال الغربي قد ذهبت كأمس الدابر من جرّاء الفرار .

وقد اشار لذلك دويوقال في رسالة وجهها لدروين دولوي في 23 جويلية 1864 قائلا :  
« انّ المحلّة لم تستطع ان تجتاز من المسافة اكثر من ثلاثة عشر ميلا غربي الحاضرة  
وقد هبط عددها من 4000 الى 2000 اذا اعتبرنا في هذا العدد سائقي العربات . ولم تعد  
تصلح في حالتها الحاضرة لان تكون فهليدا يخشاه كائن من كان . بل هي اقرب ما  
تكون الى سفارة وجهها الباى لعموم الاهالي ومهمتها الاغراء والاقناع . »

بيد ان اسماعيل السنّي استطاع ان يتقدّم متوانيا في السير حتى وصل لضاحية باجة  
التي القى فيها رحاله في اواسط جويلية وشرع في التذاكر مع الثوار الذين خضّوا لقاائه .  
وشاع اذذاك الخبر في العاصمة ان المحلّة قد ولّت الادبار لا تلوي على شيء وانّ قرسان  
ابن غذاهم يلاحقونها وينهبون ما تقع عليه ايديهم ممّا تحويه قوافلها . وقد طار دويوقال  
فرحا بهذه الانباء ولم يتمالك ان كشف لوزيره النقاب في 23 جويلية 1864 عن كنهه  
العلائق التي تربطه بزعيم الثوار .

غير ان علي بن غذاهم وقد لاح له انّ نجمه آذّن بالافول لم يرفض الامان الذي  
عرض عليه ، ولم يحصر اهتمامه الاّ في جني عدّة منافع له ولذويه لِقَاء رجوعه لحضيرة  
الطّاعة ، ففي يوم 26 جويلية 1864 حضر اربعمائة من المشايخ والاعيان لتقديم قروض  
الطاعة باسم اربعة عشر عرشا من عروش الشمال الغربي مشترطين فقط خفض المجبى  
لعشرة ريبالات وحط النصف من اداء العشر . وطلب ابن غذاهم لنفسه ضيعة واسعة  
تسمّى هنشير الروحية ولاخيه عبد النبيّ الولاية على عمل ماجر ولاتباعه تسميتهم بصفة  
مشايخ على رأس عدّة عروش ، وقد صادق الباى على هذا الاتفاق ولم يرّ ابن غذاهم  
للقيام بواجب الشكر على هذه النعمة خيرا من ان يسلم لخزنة دار المكاتب التي كان  
قد اتّصل بها من دو بوقال .

وقد بادر الياس مُصلّتي باعلام قنصل فرنسا رسميا في 28 جويلية بان اربعة عشر  
عرشا قد جنحت للسلم وانّ علي بن غذاهم قد انقلب الى اهله في ماجر . بيد انّ دويوقال  
لم يشأ ان يصدق هذه الانباء وما زال متشبّثا بخيط من الامل في نجاح الثورة اوهى من  
بيت العنكبوت فلقد كتب لدروين دولوي في 20 اوت 1864 ما نصه : « .... ومهما  
يكن الامر فانّ الثورة ما زالت باعتراف الجميع في عفوانها بل انّ صفوفها قد ازدادت

توحدًا والتحامًا ، وإنّ ابن غداهم الذي تتهمة حكومة باردو ببيع ذمته - وهو امر لا نصدقه - ما زال على رأس الثوّار او استردّ زعامته عليهم والدليل على ذلك هو أنّه يهتم في هذه الآونة بعقد اجتماع في القيروان للنظر فيما يعود بالصّلاح على من انظره .

وكان زميله الانكليزي والايطالي ريشار وود وبيّنّا اكثر منه اذعانًا للواقع الذي ليس له من دافع حيث انتهما لم يتردّدا في اعلام حكومتيهما في 29 جويلية بأنّ « ثورة العربان في تونس يمكن اعتبارها في حكم المنتهية » .

ولم يقنع خزنة دار بهذه النتيجة بل كان همّه استئصال شافة العصيان في كافة الجهات التي ذرّ فيها قرنه . ولهذا الغرض سعى في جمع محلّة جديدة توجه للساحل وتكون مهمتها ارجاع نفوذ الباي في تلكم الجهات . بيد انّ قدماء العساكر الذين اريد تجنيدهم من جديد قد تجمهروا في تونس معلّنين غضبهم . فاضطرت الحكومة لتجنيد جماعة من الرّعايا من العاصمة وضواحيها اطلق عليهم خطأ لقب عسكر زاوّة وكان سكان العاصمة يخافون بطشهم ويتوقعون كلّ شرّ من عنف سلوكهم . وقد حصل ديوفال من الباي على ان تبقى المحلّة خارج العاصمة في انتظار الاذن لها بالرجيل وكانت متركبة من 2600 رجل تساندتهم ثمانية مدافع وعلى رأسها احمد زروق وهو صنيعة خزنة دار . فاخذت تسير في بطء وتؤاّدة منذ اوائل سبتمبر ووجهتها مدينة سوسة . حتى انها قضت في قطع المسافة التي تفصل بين هرقله وحمام الانف قرابة الشهر وهي لا تزيد عن التسعين ميلاً . ولم تضطرّ اثناء سيرها للقتال ، بيد ان اقتراب المحلّة من مواقع الاضطراب في الساحل لم ينزل السكينة في قلوب المتمردين ، بل يبدو انّ قدومها قد زاد الضغائن والخزازات التي تغلي مراجلها في الصّدور تاجّجا وضراما ، واشتدّت وطأة العنف المتبادل بين اهل القرى الساحلية . ولما علم اهل مساكن بتنظيم محلّة معدّة لاختضاع الساحل سارعوا الى اغراء اهل القرى التي حولهم بركوب متن العصيان والانضمام اليهم . واغلقت سوسة في وجوههم ابوابها واضطرت في 24 جويلية حين اشتدّ عليها الحصار لان تدفع عنها هجوم المساكنية باطلاق النّار عليهم بواسطة البنادق والمدافع . وكان المهاجمون يعملون اسدّ الحناية التي تجلب الماء لسوسة وبطلقون النار في كلّ ليلة على الاسوار . ومن حين الى آخر تصوّب نحوهم طلقة مدفعية فبتدّد جموعهم . ولم ينسح تطويق مدينة سوسة بعض سكانها من الخروج لقضاء مآثرهم



مغامرين بانفسهم عند اختراقهم الحصار المضروب عليهم . ودام الحال على هذا المنوال خمسة عشر يوما اصاب الجانبين في خاتمتهما الملل من متابعة هذه الحرب الدائرة رحاها في نطاق ضيق . ونشبت بين الباغين من اهل القرى الساحلية الخلافات واشتد بينهم التشاجر والخصام ولم تتوحد صفوفهم من جديد الا عند شعورهم بالتهديد الذى ينتظرهم من قلوب المحلة .

وانتهز عرش جلاص العتيد والمنتمى للحزب الحسيني بعد اعلان خضوعه للباي فرصة هذا الخصام ليجتاح القرى الموالية لمساكن واحدة بعد اخرى . واستنجدت هذه القرى قصد الانتقام لنفسها وردّ العوادي عنها بعرض المشايل للتكبل بأهل القلعة الكبرى الذين أبوا الانظام للثورة (16) .

ولكى يحمي زروق القلعة الكبرى من عدوان المغيرين عليها اتجه بمحلتهم صوب الجنوب فخرج من هرقله في 5 اكتوبر 1864 التي لبث فيها اسبوعا واصطدم في اليوم الموالي بجماعة من القلعة الصغرى فهزمهم ببلون عتاء وولّوا هارين وهو من ورائهم يلاحقهم حتى وصلوا لقربتهم وما ان دخلوها حتى وقعوا في قبضة الاسر هم وبقية المتمردين . واباح احمد زروق قرية القلعة الصغرى للنهب بعد ان افتكها عنوة . ومع ان شقّ العصاة المناصر لتلك القرية كان يعدّ 5000 مقاتل ولديه بعض قطع من المدفعية فانه لم يتدخل في القتال ولم يشأ ان يجرب حظّه في النزال . وما ذلك الا لانّ اهل مساكن قد انشؤا بسرعة نحو قربتهم التي ظلّوها مهدّدة وفضّلوا حمايتهم على نصرة الموالين لهم من جيرانهم . ومن الغد اقبل الجميع زرافات ووحدا طالبين الامان (17) .

واقعدت بمساكن معظم قرى الساحل التي أتى مشائخها واعيانها طائعين ومقدّمين شواهد خضوعهم للباي ورافعين صنائج زواياهم توثيقا لعهدهم . وامكن لاحمد زروق ان يدخل سوسة بعد ذلك دخول الغزاة الفاتحين على رأس جنوده وهو يجبر وراءه أسراه الذين كانوا مكبلين في السلاسل والاغلال . ثم من بعد ذلك جاب كامل المنطقة الساحلية . وكلّمها حلّ بمجتمع من المجتمعات البشرية تقدّمت اليه وفود السكان لطلب الامان بعد ان يسلموه ما عندهم من اسلحة وعتاد . واذا كانت الثورة قد انهارت دفعة واحدة كان لم تغن بالامس فانّ الزجر الذى عقبها كان اطول منها مدى واشدّ هولاً .

وقبل ان يحدث الاصطدام من حول القلعة الصغرى بخمسة عشر يوما اقلعت الاساطيل الاروية من ميناء حلق الوادي باتفاق بينها . لكن وجب قضاء اربعة اسابيع في المذاكرات للوصول لهذه النتيجة .

ذلك انه منذ شهر اوت كان ريشار وود باتفاق مع اميرال الاسطول الانكليزي يلحّ على حيدر افندي بمغادرة المياه التونسية والعودة الى القسطنطينية ومستنده في هذا الطلب هو انه لا مطمع لنا في ابتعاد الاسطولين الفرنسي واليطياني عن تونس ما دام الاتراك لم يبرحوها . وبما انّ مذاكرات المبعوث العثماني مع الحكومة التونسية قد انتهت فلم تبق فائدة في بقاءه بتونس بل بالعكس انّ بقاءه تتوقع منه مخدورات كثيرة . واجتهد الاميرال ايلفرتون في التدخل لدى الباي ولدى زميله الفرنسي والايطالي للحصول على انسحاب كل السفن الراسية في المياه التونسية بشرف . وتوقفت حيدر افندي في الاستجابة حتى يراجع حكومته . وفي 7 سبتمبر 1864 اعلم المكلف بالشؤون الفرنسية لدى الحكومة العثمانية رئيس الوزارة الفرنسية انّ الباب العالي يفكر في استدعاء مبعوثه لانهاء مهمته . ووجب بعد ذلك مراعاة الشعور القومي وقواعد التبجيل الدبلوماسي للدول المعنية بالامر لا سيما وانّ الحكومة الفرنسية ابت ان توافق على انسحاب الاساطيل الاروية الا بعد رحيل مبعوث الباب العالي وابحار الفرقاطتين العثمانيتين .

وفعلا فقد كان حيدر افندي اول من غادر المياه الاقليمية التونسية في 23 سبتمبر على متن الفرقاطة العثمانية واقتضى اثره الاسطولان الفرنسي والايطالي بعد مضي عشرين دقيقة على موعد ارتحاله وفق برنامج مضبوط حرر باتفاق بين الاميرالين وبين السلط التركية . ولم تشارك القوة البحرية الانكليزية في الاتفاق على هذا الرحيل لانه لم يبق منها بتونس الا سفينتان . وترك الاميرال الفرنسي بميناء تونس فرقاطة وسفينة انذار لضرورة الخدمة . كما ترك الاميرال الايطالي كروية وسفينة انذار ملقية مراسيها بميناء سوسة . وبقيت مع السفينتين الانكليزيتين الباخرة « روفانج » التي لقيادة الاميرال ايلفرتون وكروية وفي 29 سبتمبر بارحت الباخرة « روفانج » ميناء تونس للقيام بجولة عبر المياه الاقليمية التونسية ومنها قصدت جزيرة مالطة .

## ب) حملة الزجر

لقد استغرق ارجاع الهدوء لنصابه في الايالة كامل فصل الخريف وجانباً من شتاء سنة 1865 — 1864 . وفي ديسمبر خرجت محلة من تونس تحت قيادة باي المحال علي باي وبها 4000 رجل للأخذ بناصر محلة الجنرال رستم التي حفت بها المتاعب حوالي مدينة الكاف من جراء نكث ابن غذاهم لهده واستئناف القتال اثناء فصل الخريف حيث جمع اربعة آلاف من انصاره وحمل بهم على العروش المناهضة له والتي ابت الا ان تواصل ما اعتادته من شن الغارات على جيرانها والسطو على مواشيهم ومكاسبهم ولم تشأ أن تقبل توسطه بالصلح بينها حتى اضطر للهجوم بانصاره من اولاد ماجر على قبائل جلاص التي استنجدت في الحال بحكومة باردو لحمايتها .

وبالرغم من الامان الذي منحه الباي لسائر العصاة فان احدهم وهو ابن دحر قد سلمه احد مشايخ الزوايا بنوزر للباي (18) . فأوتي به لباردو والقى به في سجن مضيق وهو حي كميّت بعد ان فرش للعصاة التي ناله منها الف ضربة ونساء القصر ينظرون اليه من شرفاتهم ويظهرن الشماعة به .

وفي اوائل جانفي دارت معركة على مقربة من تبسة بين جموع علي بن غذاهم وبين المحلّتين اللتين تمّ الاتصال بينهما وهما محلة علي باي ومحلة الجنرال رستم وتعرّزت صفوفهما بعدة فرسان من جلاص فكانت الدائرة في هذه المعركة على علي بن غذاهم وجموعه ، وقد التجأ هو وطائفة من شيعته لبلاد الجزائر التي دخلوها آمينين حيث اذنت لهم السلّط الفرنسية بالاقامة فيها بينما قد صدّت جيوش الجنرال رستم عن الدخول للتراب الجزائري عندما همّت بملاحقة الهاربين من الثوار .

وفرضت الاقامة باذن من المارشال دي ماك ماهون على علي بن غذاهم واخيه عبد النبي وعائلتهما اوّلًا بقسنطينة ثم بقبيلة اولاد عبد النور التي لبثوا فيها حتى سنة 1866 (19) .

وفي الوقت الذي كان فيه رستم يتابع عملياته العسكرية في غربي القطر التونسي ويواصل فرض المغارم ومصادرة المكاسب والحكم بالاعدام على من يسميهم بالعصاة

كان زروق منكبا على فرض كابُوس من الزجر على الساحل بلغ من الشدة والعنف والفظاعة ما أبقي ذكره حية في الأذهان حتى بعد ان مرت على تلك الكارثة الجلّية اكثر من خمس وثلاثين سنة حسبما اشار لذلك بول دي كروكي (20) في الدراسة التي كتبها عن الازمة الاقتصادية في الساحل في سنة 1897 .

وكانت العلة الظاهرية للأرهاق المسلط على الساحل هي السعي في استخلاص الضرائب التي امتنع من دفعها السكان اثناء الثورة وما يتبع ذلك من خطايا ومغارم للقيام بنفقات المحلة التي حلت بين اظهرهم لارجاعهم لجادة الطاعة فزادتهم نكالا على نكال وابتزّت منهم ما تركه لهم النهب الذي كان مسلطا عليهم من اهل الحراية من ابناء قومهم « وقد رجعت حكومة الباي بسرعة فيما كانت وعدت به من اعلان الامان الذي قالت انه ستطوى به صفحة الماضي بما فيه . وعادت الى استعمال الشدة المتمثلة في السلاسل والاغلال وفي التعذيب بجميع انواعه للحصول من ولايات الساحل التونسي على ضرائب فادحة هي بمثابة الغرامات التي يفرضها في الحروب الغالب على المغلوب » (21) .

وجاء في رسالة وجهها قنيكو من المنستير لذي بوفال ما نصّه : « ان واجبي يفرض عليّ ان احيطكم علما بالغطرسة المنافية لكل مبادئ الانسانية التي يستعملها الجنرال زروق في تطبيق الاوامر الصادرة له من الباي . فهو يعد لتجريد الاهالي مما يملكون وللتنكيل بالشيوخ والعجّز وبالنساء اللاتي لم يشاركن في الثورة اصلا » ويغتصب منهم الخطايا التي يفرضها عليهم بعد ان يدخلهم لغيابات السجون ويضع في ارجلهم الاغلال ويهرق اجسادهم بضرب العصي ويستعمل معهم ضروبا من العنف منافية لابطس القواعد الشرعية ولا عهد لنا بمثلها في قوانين الحق العام المعمول بها في بلدانا . ومن جملة وسائل الشدة التي يستعملها يجدر بي ان اشير لمصادرة المكاسب والتعذيب الذي يصل لحدّ الموت او السقوط البدني وانتهاك حرمة المنازل ... واخيرا الاعتداء على عفاف النساء برأى وسمع من آبائهن او ازواجهن المصنفين في الاغلال... » .

وفي مارس 1865 قدّر اسبينا ما اغتصبته الحكومة من الساحل اثناء المدّة التي بين اكتوبر 1864 وجانفي 1865 بثلاثة وعشرين مليونا من الريالات . هذا بصرف النظر عن زهاء الخمسة ملايين من الريالات التي استحلّها اعوان الدّولة لانفسهم .

وفي 26 مارس وجّه اسبينا لقنصل فرانساً قائمة في الضرائب التي دفعتها أعمال الساحل الثلاثة اثناء تلك الفترة .

واذ ظهر لاحمد زروق ان البلاد قد اقررت ونضبت مواردها وباتت عاجزة عن الوفاء بما يطلب منها من فادح الاداء . « ومن اسرف في الحلب حلب الدماء » . لجأ الى وسيلة اخرى رآها انجح من كل الوسائل وادعى لتمكينه مما يشاء الحصول عليه . فاتفق مع السماسرة اليهود القاطنين بالمدن على ان يقرضوا المطلوبين بالمغارم من اهل الساحل ما هم في حاجة اليه من الاموال مقابل فائض سنوي قدره 40 في المائة . وتولّى هو ربط العلاقة بين اولئك المطلوبين وبين السماسرة المتحدّث عنهم .

ويستفاد من دراسة حرّرها بواتميليو وبعث بها الى دارو في 8 مارس 1870 تحت عنوان « كشف عن الربا اليهودي بالساحل » ما نصّه : « ان الديار اليهودية التي تولّت اقراض اهل القرى بالساحل التونسي قد كانت تعمل باتفاق مع الجزائر زروق الذي لم يكن يهتم الا الحصول على مبلغ الغرامة الحربية التي يفرضها تعصفاً منه وبقدّرها بمحض ارادته . وكان العدول يكتبون كل ما يملئهم المقرضون بدون حضور المطلوبين او ضمّانهم وبدون ان يعلم هؤلاء ما حمّل عليهم من المغارم . حتّى اذا حسبوا بعد وفائهم بالقدر المطلوب من امثالهم ان الطلب قد ارتفع عنهم . جوبهوا بالمقرضين وبايديهم الحجج العادلة التي حرّرت في مغيبهم وليس لهم علم بمحتواها وطولها بدفع ما هو مضمّن بها ممّا هو محمول على قراهم ويلزمهم دفعه عملاً بقانون التضامن في الاداء مع الخيار في الطلب الى ان تنفذ كل مواردهم ويصبح الموسر والمعسر في المصيبة سواء .

ويعمد ايضا اولئك المقرضون باتفاق مع السّلط المحلية التي كانوا يلقون منها كل مجاملة وكل تأييد الى حجز صابات المدينين وضرب العقلة على مكاسبهم والمطالبة بسجن المتباطئين منهم في الخلاص . وكلّما ارتفعت اصوات هؤلاء المساكين بالتدّمر والشكوى اسكتها الجزائر زروق بالضغط عليها وعمد الى خنقها في مهدها » .

وقد استشهد تقرير مؤرخ في عام 1870 وجهه محمد خزنة دار الذي خلف احمد زروق على رأس عمل سوسة والمنستير بعدة امثلة تصور فداحة العمليات التي قام بها

المرابون بقرى الساحل . فمن ذلك مثلا ان قرية بومرداس من عمل المستير التي لم تكن تضم من المطلوبين بالمجبي في عام 1863 الا 68 نفرا قد فرضت عليها غرامة حرية قدرها مائة الف ريال . وقد استطاع بعض الاعيان ان يدفعوا في الحال ما وظف عليهم . اما مناب الباقيين وقدره 60000 ريال فقد سبقه جمع من اليهود المرابين مقابل رهن املاك اهل القرية . ولم يمض عامان على تاريخ دفع الستين الف ريال حتى كان يونس ومن معه من المرابين قد ابتزوا من مدينتهم 234000 ريال بعنوان راس مال وفوائض . هذا بصرف النظر عما نال بعض الموسرين الذين دفعوا ما عليهم مسبقا من صنوف الارهاق التي منها الرّج بهم في غيابات السجون في بعض الاحيان .

ومّا لا ريب فيه ان الربا اليهودي قد زاد الساحل خرابا على خراب . وتسبب في نقل ملكية عدّة زياتين لايدى الدّائنين . بحيث انه ليصحّ القول بانّ الازمة هي التي حققت ثراء المرابين بسوسة والمستير والمهدية . ومصائب قوم عند قوم فوائد . فمن ذلك ان اسحاق يونس وصهره يوسف ليفي (22) اللذين يتناقل عنهما النّاس اتّهما من شركاء الجنرال زروق في الاتّهم قد اصبحا اهمّ الملاك العقارين بسوسة ، وكانا يحتكران ايضا تصدير الزيت بالتواطؤ مع السّلط المحليّة وقد تسبّب احتكارهم هذا في افلاس التجّار الاروبيين الذين كانوا يعيشون من عمليات التصدير .

ومن صفاقس كانت تأتي ابناء ممائلة لما تقدّم . وقد قدّر جان ماتيبي جملة ما فرض على المدن من الاداء بـ 4686000 ريال . هذا بصرف النظر عما حمل على اهلها من الديون الفاحشة . وقد جوزي احمد زروق على نجاحه . هذا النجاح الفاضح في المهمة التي نيّطت بعهدته بتسميته في فيفري 1865 عاملا على سوسة والمستير .

وبالرغم من الامان الذي أعطي لعموم السكّان فانّ الرّج لم ينقطع ولم يخب أواره . يدلّ على ذلك انّ الجنرال رستم لم يكفه الوان العذاب التي سلّطها على النّاس في الجهة التي كان مسيطرا عليها بل قد زاد على ذلك بان وجهه في شهر افريل 1865 لباردو 250 او 300 من المشايخ وفي اعناقهم السلاسل وفور وصولهم فرشوا للعصا ونساء الحريم ينظرن اليهم من شرفات القصر . وقلقاء قضاة هذا السلوك الوحشي لم يسع قنصل فرانس الا ان يرفع احتجاجا صارما لدى خزنة دار كان من أثره صدور الوعد بالكفّ عن العودة اليه .

## ج) مهمة خير الدين

كان وحيل الاساطيل الاروبية وانتهاء الثورة من جملة الاسباب التي عملت على توطيد نفوذ وود في البلاط التونسي . واصبح مصطفى خزنه دار منذ ذلك العهد مواليا للسياسة الانكليزية ومصغيا للنصائح التي كان يسديها اليه ممثلها بتونس (23) . فمن ذلك انه سعى لدى الباى في ارسال الجنرال خير الدين في سفارة لاسطنبول بدعوى شكر السلطان عبد العزيز في الظاهر على ما بذله من مساعٍ حميدة اثناء الثورة التونسية . وفي الواقع ان المهمة الحقيقية التي سيعهد لخير الدين بالقيام بها هي ابرام اتفاق يضبط علائق الباى بالباب العالي وتمكينه من حق التعاقد مع الدول الاجنبية .

وبمجرد ما سمع دويوقال هذا النبأ خفّ مسرعا لباردو وكانت علامة الغضب بادية عليه واغلظ في مخاطبة الباى وهدّده بالحيلولة دون سفر مبعوثه ولو باستعمال القوة . ويستفاد ممّا بعث به قمبراوطا لحكومته : « ان سلوك دويوقال ازاء الباى كان ينمّ عن استعلاء لا مبرر له وعن عجرفة بالغة فقد بها امتلاك اعصابه حتى انه رفض مصافحة اليد التي مدّها له الباى وخرج من لدنه وهو يبدي حركات بعيدة كل البعد عمّا يجب للمقام من الاحترام .

وفي 12 نوفمبر 1864 ابرق دويوقال لباريس بما نصّه : « اشعربي الباى في هذا الصباح ان خير الدين سيسافر يوم 17 للقسطنطينية ومهمته شكر السلطان على ارساله لجندر افندي . فطلبت من سمو الباى بالخاح وعلى وجه الفضل ان يرجى السفر ولو لبضعة ايام حتّى يتم لي اعلام سعادتك بهذا النبأ . فكان جوابه الرفض البات بدون تعليل وبدون ادنى ملاطفة .

بيد انسي لن اترك الباخرة التونسية تبهر قبل ان اتصل بتعليماتكم . واعرفكم ان هذه المتاوردة قد حيكت خيوطها من زمان . واعتبر هذه المهمة اخطر علينا من مهمة جندر افندي لان خير الدين سيرجع بعد ان يكون قد وضع الايالة التونسية تحت السيادة العثمانية بدون ان يتفطن له احد » .

وعرض ان ترجى حكومة باردو السفر قد بادرت الى تعجيل مواعده فامتطى خير الدين متن الباخرة « البشير » يوم 14 نوفمبر . وفي اليوم نفسه وجّه قائد القرواطة الفرنسية

« لنفسييل » التي كانت ملقبة مراسيها بميناء حلق الوادي احد الضباط التابعين له بعد ان اتصل من دوبوفال بنبا اعترام خير الدين السّفر للاستانة وتقابل الضابط الفرنسي مع هذا الاخير على متن السفينة « البشير » وسعى في استدراجه للعدول عن هذا السفر . فما كان جواب خير الدين الا ان قال له بغاية اللطف ان التعليمات التي لديه لا يمكن الرجوع فيها بحال ولا سبيل لصدّه عن تنفيذها الا استعمال القوة معه .

وعندما ابحرت الباخرة « البشير » على السّاعة الثامنة من مساء يوم 14 نوفمبر كانت الفرقاطة « لنفسييل » تغلي مراجلها البخارية وعلى متنها م. مولان وهو قنصل متربّص متلمذ لمسيو دوبوفال... ويقول قائد السفينة انتي لم أجد وقتا كافيا لانزال مولان للبر... وكان بإمكانني ان اعتبر عند سفر الباخرة « البشير » بالرغم من الانذار الذي صدر لها ان مهمتي قد انتهت . لكن لزاء الاحاح عليّ من م. مولان اعترمت الاحجار واقتفاء اثر « البشير » . ولما ابصرت الباخرة التونسية قد سلكت الطريق الضيّق والمحفوف بالخطر الذي بين جزيرة زمبيرة وبين البرّ عدت الى مرساي (24) . على انّي بذلت كلّ ما هو ممكن للاحتجاج قولاً وفعلاً على سفر المبعوث التونسي ولم اتوقّف الا في الوقت الذي لم يعد يجدي فيه الاحتجاج ويتبدّى فيه استعمال العنف .

على انّي لم أكن واثقا من قدرتي على تنفيذ ما دعاني اليوم دوبوفال وهو اخذ السفينة « البشير » من تلابيها وجرّها الى خارج المياه الساحلية التونسية والوصول بها الى احدى المراسي الفرنسية . وانتي لست آسفا على ما لم أحاوله وعلى عدم نجاحي في مغامرة لم اكن راضيا عنها .

ولم يكن بيد قنصل فرنسا اذن للقيام بهذا السعي . بل هو قد اقدم عليه من عندياته . ويصفه سفير فرنسا بتركيا في رسالة بعث بها لحكومته بانّه « سعي طائش ذاك الذي كان يراد منه القبض في عرض البحر على المبعوث التونسي في سفارة رسمية وان ما فعله قنصلنا بعيد كلّ البعد عن افعال العقلاء » .

وهذا ما جعل الوزارة الفرنسية تقابله بالاستنكار . ولم يُجدّ تأييد مدام كورنو لدوبوفال الذي وقع استدعاؤه لباريس في 3 جانفي 1865 بالاحاح من خزنة دار ومن الانكليز . وتلك كانت خاتمة حياته الدبلوماسية ونهاية سياسة شخصية ومضطربة كانت



تستحقّ ان يكون عقابها اشدّ حزما وابلغ ابلاما . وقد عيّن دُروين دولوي خلفا على رأس القنصلية دوشان دو بلكور الذي التحق بمنصبه في 5 جانفي 1865 . وبعد مضي شهرين على هذا التاريخ قرّرت الحكومة الطليانية هي ايضا نقله قنصلها قماروطا من تونس الى ليون وعيّنت خلفا له لويجي بينا قنصلها بعاصمة الجزائر الذي تقلب في عدّة مناصب قنصلية بالشرق . ولعلّ للتشكيات التي صدرت من التجار الايطاليين بقنصلهم صلة بهذه النقلة . فهم ينسبون له العجز وعدم اغتنام فرصة وجود الاسطول الطلياني بالمياه التونسية للسّعي في فضّ نوازلهم مع الباي .

ولم ير قماروطا بدّا تلقاء العتاب الشديد الذي صدر له من حكومته من تقديم استقالته التي لم تقبل منه . واستمرّ الانتقاد على سلوكه قائما في الصحافة الطليانية طيلة اشهر عديدة حتى اضطرّت الحكومة الايطالية ازاء التذمّر الذي ما انفكّت تردّده جالبتها بتونس من سلوك القنصل لابداله بغيره . وكان خلفه لويجي بينا الذي وصل لتونس في اوائل افريل 1865 خامس قنصل ايطالي يحلّ بتونس منذ قيام الوحدة الايطالية اي في ظرف خمسة اعوام .

## 5 - عودة النفس والفرس

اقبل خير الدين عند وصوله للاستانة بمنتهى التَّجِيل والتَّقْدِير . بيد انّ الاساط  
الرسمية التركية كانت تؤكد انّ مهمته في تركيا لا تخرج عن دائرة المجاملة التقليدية .  
فهو مكلف بان يقدم فروض الشكر للسلطان من اجل العون المالي الذي تفضل به اثناء  
الثورة . ولم يكن سفير فرنسا ليصدق هذه التأكيدات التي لم ترج عليه . فقد كتب  
لدروين دولوي ما نصّه : « انّ الاغلب على الظنّ هو انّ مبعوث الباي سيحتفل به  
وسيلقى من الباب العالي مزيد الحضوة والالتفات ... ولن يفوت خير الدين ان يقول للوزراء  
الذين سيجتمع بهم انّ باشا تونس هو من اخلص اتباع جلالة السلطان وانه يلتبس منه  
التأييد والمساندة لردّ غائلة الحكومة الفرنسية . بينما هو لن يتردّد في التصريح اليّ عند ما  
تتاح له زيارتي - اذا اطمان انه في مأمن من التورط - بانّ مولاه في حاجة لكل رعاية  
من طرفنا ولكل عطف من جانبنا ليتسنى له الوقوف في وجه محاولات التسيطر المتوقعة  
من قبل الباب العالي وليستطيع المحافظة على استقلاله . وتلك هي في الغالب الاعم  
الخطّة التي يسلكها مبعوثو باي تونس عند حلولهم بالقسطنطينية .

وقد سار دروين دولوي على منوال سفيره في الحكم على تلك السفارة قائلا في حقّها  
انّها مكدّرة وغير مناسبة . بل يمكن ان تنقلب خطرا على « الحالة الراهنة » التي نريد  
المحافظة عليها في الايالة . ولهذا فهي تتطلب منكم يا سعادة المركز ان ترقبها بيقظة  
خاصة » .

وبسط المركز دومستيني لوزير الخارجية التركية علي باشا تحوّلات فرنسا  
من مهمّة خير الدين قائلا له : « ان سياسة فرنسا ازاء تونس بسيطة للغاية ... فنحن  
لا نرغب في ان يكون الباب العالي جارا لنا بالنسبة للجزائر » .

واذ قد عبّر له علي باشا عن رغبته الصادقة في عدم تغيير الوضع الذي عليه الولاية فقد كان جواب دروين دولوي الذي اتصل به المركيز دومونسي اثر هذه المحادثة انه : « يسجل عزم السلطان على استبقاء « الحالة الراهنة » بتونس بدون تغيير وهذا هو الشرط الاساسي للحفاظ على علاقتنا الطيبة مع الباب العالي . بقيت — والحق — يقال — ضرورة الاتفاق على ضبط مدلول كلمة « الحالة الراهنة » التي ما زالت تختلف في شأنها التناوبل »

ففي 15 ديسمبر 1865 سلم السفير البريطاني بباريس على الطريق الرسمي مذكرة بنيت على اساس اتفاق ابرم بين تركيا وبين باي تونس وتعرضت المذكرة للتعليمات التي زود بها الباي مبعوثه خير الدين . وقد ظهر لخزنة دار ان يطلع عليها ريشار وود الذي بادر باحالتها على لندرة . وبهذا « الاسلوب الغريب » اي الاسلوب المتلوي ظهر للحكومة التونسية التي قطعت علاقتها عمليا مع دوبرفال ان تحيط الحكومة الفرنسية خبرا بنواياها .

وكانت شروط الاتفاق هي الآتي بيانها :

1 — يبقى حق تولي الامارة في العائلة الحسينية متداولاً بين افرادها بطريق الارث كابرا عن كابر .

2 — يكون للباي حق ممارسة سلطته في الشؤون الداخلية للولاية التي يديرها وفق قوانين تأسيسية وادارية .

3 — وبناء على ذلك يكون له الحق في تسمية مأمورين مدنيين وضباط عسكريين لجيشي البر والبحر الى رتبة فريق .

4 — يكون للباي حق استبقاء علائق له مع الخارج .

5 — للباي حق ابرام المعاهدات العامة والاتفاقات التجارية وعقد الملاحة مثلما جرى بذلك العمل فيما مضى بيد ان كل المعاهدات او الاتفاقات او غيرها من المواثيق التي قد تنال من سلامة السلطنة بصفة عامة كالمحالفات الدفاعية او الهجومية وكالاتفاقات المفوضية للتنازل عن قسم من التراب او لضبط الحدود لا يمكن ان تعتبر ماضية وقابلة للتنفيذ بدون ان يصادق السلطان عليها .

6 — عندما يولّي باي جديد يطلب من السلطان ان يتفضّل باقرار ولايته ويجاب لطلبه كما كان الشان فيما مضى .

7 — يكون للباي الخيار في الذهاب لسطنبول او في عدم الذهاب . لكن كلّما تهيّأ له الذهاب يقبل بمظاهر التشريفات اللائقة برتبة الامراء الذين تلقوا امارتهم بالوراثة .

8 — ابطلت الهدايا المعتاد تقديمها في مثل هذه المناسبات وعوّضت بمساهمة سنوية قدرها.... (كذا) تدفع لدار الصناعة السلطانية بعنوان اعانة للذّب عن حوزة الاقطار المنصوبة تحت لواء السلطنة العثمانية .

9 — يعترف الباب العالي كالمناضي بالراية الخاصة للايالة التونسية .

10 — يفوّض جلالة السلطان للباي حقّ تقليد النياشين المدنية والعسكرية .

11 — تضرب السكّة باسم السلطان .

12 — يكون الدّعاء في الخطب الجمّعية للسلطان .

هذا الغرض الاساسي من سفارة خير الدّين لتركيا . فهو قد كلّف بان يحصل على اعتراف تركيا بالحريّات التي تتصرّف فيها الايالة ، وبان يظفر بضمان السلطان في بقاء الحكم الذاتي قائما في البلاد داخل إطار السلطنة العثمانية .

وتسويةً لانتقط التي بقيت محلّ نزاع اثناء المذاكرات التي دارت مع حيدر افندي قد عرض الباي جملة من الحلول رآها كفيلة بتذليل الصعوبات ، منها انّ اللاتحة الاصلية التي دار من حولها النقاش كانت تقتضي وجوب ذهاب الباي بنفسه للأستانة عندما يبايع بتونس للحصول على فرمان الولاية . وقد عوّض هذا الوجوب بالخيار . كما انّ عبارة الضريبة المفروضة على الايالة لفائدة السلطنة قد عوضت بمساهمة عسكرية . وجعل الفصل الخامس فارقا بين المعاهدات التجارية التي بقيت كالمناضي من متعلقات الحكومة التونسية وبين المعاهدات ذات الصبغة العامة التي تبقى من خصائص السيادة التي يتصرّف فيها السلطان وحده .

وكان دروين دولوي قد سجّل فيما سبق على وزير الخارجية الانكليزية لسورد روسيل تصريحاته المتعلقة بالمحافظة على « الحالة الراهنة » بالايالة وقال انه موافق عليها .

لكن في 29 ديسمبر قد احاط هذا الاخير سفير فرنسا علما بان « لائحة الاتفاق بين تونس وتركيا قد اعتبرتها حكومة الملكة غير خارجة عما هو مألوف ومتعارف من العلاقات بين الباي وبين الباب العالي حسبما قرّر ذلك العرف الجاري والمعمول به منذ القدم . وبموجب ذلك فهو يأذن لممثل انكلترة باسطنبول بان يعرف من يهتمهم الامر بان هذا المشروع قد حظي بموافقة وزارة لندرة » .

وقد اثار فهم مدلول عبارة « الحالة الراهية » على هذه الصورة احتجاج وزارة فرنسا . حيث بادر دروين دولوي باعلام كل من السفيرين الفرنسيين بلندرة واسطنبول بمعارضة حكومة الامبراطور لذلك الفهم . واشعر الحكومة التركية بانه يرى ان العمل باللائحة التي حبتنها انكلترة يعتبر انتهاكا صريحا لحزمة الالتزامات التي كرّر علي باشا اخيرا عزمه على التقيد بها وسجلتها عليه الحكومة الفرنسية اثر سعي رسمي قامت به لديه . كما كلّف سفير فرنسا بلندرة البرنس دولاتور دوفيرني بان يحثّ في هذا المعنى لدى لورد روسيل .

وقد بقيت ايطاليا لحدّ تلك الساعة بمعزل عن المشاركة في هذه المذاكرات . وصرّح الجنرال لامارمورا على معنى الاستهزاء بان وزارة تورينو لم تتصل باي بيان رسمي في هذا الشأن لا من الباب العالي ولا من حكومة الباي .

وهذا لم يمنع دروين دولوي من ان يطلب في 20 ديسمبر من المكلف بالشؤون الفرنسية بتورينو البارون دوسالري ان يجسّ نبض الحكومة الطليانية للتعرف على استعداداتها في هذا الموضوع . وقد عبّر لامارمورا عن رغبته في استبقاء « الحالة الراهنة » في الايالة التونسية . واكد انه ستوجه تعليمات في هذا الصدد لقنصل ايطاليا بتونس ليكون عمله على مقتضاها وباتفاق مع الحكومة الفرنسية . وصدر الاذن للقنصلين الفرنسي والايطالي بان يقوموا بسعي موحد بينهما لدى الباي لاستفساره عن كنه المساعي التي كلّف من يقوم بها باسمه لدى القسطنطينية .

بحيث ان الحكومة الطليانية كانت مؤيدة لفرنسا في هذه الخصومة من اجل تونس . وبلدون ان يكون لها مبدأ سياسي واضح ومضبوط في القضية ، فالذي كان يبدو منها انها تساند النظرية الفرنسية الحريضة على ان تكون تونس مستقلة عن الباب العالي على خلاف النظرية الانكليزية التي تعتبر الايالة التونسية ما زالت ولاية تابعة للسلطنة العثمانية .

ومهما يكن الامر فانّ الموقف الحازم الذي وقفته حكومة الامبراطور حيال القضية التونسية قد كان له اثره حيث حمل الحكومة الانكليزية على مراجعة سياستها . وقد احاط المكلف بالشؤون الطلابية بلندرة حكومته بهذا التحول في السياسة الانكليزية كما كاتب دروين دولوي في هذا المعنى المركيز دومستيني ذاكرا له : « انّ الحكومة الانكليزية التي قطّوع بها المسير الى ابعد غاياته او على الاقلّ تقدّمت اكثر من اللازم في هذه القضية .... قد رجعت على اعتقائها واصبحت تسعى في جعل نظرياتها ومسااعيها مطابقة لنظريات ومسااعي الدّولة العثمانية » .

وفعلّا فانّ لورد روسيل عدل عن تأييد اللائحة التي حضرها وود لدى حكومة اسطنبول . واذ بلغه انّ هذا الاخير اخذ على عاتقه توجيه رسالة للباي في 25 جانفي 1865 في تحريضه على الثبات في موقفه والمثابرة على سياسته كان جواب الوزارة الخارجية الانكليزية عن هذا السعي ان قابلته بالاستنكار الاّتم باعتبار كونه يعارض مبدأ المحافظة على « الحالة الراهنة » التونسية .

هذا وقد ترتّب على هذا التحول الذي طرأ على السياسة البريطانية تحول ايضا فيما كانت تعترّم تركيا ابداءه نحو تونس . فالسلطان قد عدل عن اصدار فرمان الذي ذهب لالتسامح خير الدّين . ولم يحمل مبعوث الباي معه عند رجوعه لتونس في جانفي 1965 الاّ مجرد مكتوب حرّره الصّدر الاعظم في 20 ديسمبر 1864 وتضمّن « تأكيد العمل بالامتيازات القديمة المخوّلة للايالة وفق الشروط التي اشتملت عليها المذكورة التي اطّلت فرنسا على فحواها . وقد تعرّض المكتوب الوزيري للأسس التي بني عليها الاتفاق القاضي بضبط العلاقات بين الباب العالي وبين حكومة الايالة . وهذه أوّل مرّة يعترف فيها وزير تركي بصفة رسمية بالوضع الخاصّ الذي عليه باي تونس » .

ومن جهة اخرى فانّ عدول السلطان عن اصدار فرمان خاصّ للباي يعتبر امساكا منه عن مضايقة الديبلوماسية الاروبية ورغبة منه في عدم احراجها بقبول المطامح السلطانية على علاقتها . اذ ليس للمكتوب الوزيري من الشأن ما للفرمان السلطاني . ولهذا تجاهلته كلّ من فرنسا واطاليا . واعتبرنا كأنّ الوضع الدولي للايالة لم يطرأ عليه اي تغيير وكانّ مبدأ « الحالة الراهنة » ما زال قائما فيها على النحو الذي شرحته فرنسا وضبطت مدلوله المرار العديدة .

ومّا لا ريب فيه انّ الاخفاق الجزئي الذي اسفرت عنه مهمّة خير الدّين قد كان فوزا دبلوماسيا لفرنسا . وقد شعر الباي نفسه بذلك . فما أن اتى ربيع سنة 1865 حتى استأنف علاقته ومسايعه لدى الحكومة الامبراطورية على اساس من المجاملة بعدّ بها العهد في باردو منذ بضعة اعوام . وفي افريل ارسل الجنرال خير الدّين في مهمّة لباريس . وفي ماي قدم الامير الطيب باي وهو شقيق الباي ليسلم على نابوليون الثالث اثناء رحلته للجزائر .

بيد انّ قنصل انكلترة ما زال معتمدا كالماضي واكثر من الماضي على حسن استعداد الوزير الاكبر التونسي نحوه . واستجابة لطلبه قد سعى لدى لورد روسيل تحت طسي الخفاء التام في منحه الحماية الانكليزية . وقد ظفر مصطفى خزنه دار مع بقائه وزيرا تونس بالحماية الاجنبية التي كان قد التمسها بدون جدوى من فرنسا قبل ذلك التاريخ بخمسة عشر عاما . ولم ينل ما ناله محمود بن عياد الذي احرز على الحماية الفرنسية بمجرد استقراره بباريس في سنة 1852 . ولم يكف تقلّص ظلّ دوبوفال عن تونس لكسي ينسى الوزير الاكبر التونسي الضّغط الذي سلّطته قنصلية فرنسا بتونس على الباي قصد الحصول على عزله . ولعلّ لخزنه دار اسبابا قد تكون صحيحة تحمله على الاعتقاد بان الفرنسيين ما زالوا يكتنّون له العداوة والبغضاء . ففي جويلية 1865 قد وقع تحت يده على حين غفلة مكتوب وجهه ممثل مصالح الباي بعنابة الفرنسي الليقرو (25). الى دوشان دو بلكور عارضا فيه على قنصل فرنسا ان يسعى في اثارة القبايل المتناخمة للحدود الجزائرية ضدّ خزنه دار وبذلك تتكّن الحكومة الفرنسية من وسيلة تستند عليها لمطالبة الباي بعزل وزيره .

وهذا ما جعل خزنه دار دائما على حذر من فرنسا ومؤيدا بدون احتراز لسياسة وود . ولم يفقد تأثيره الواسع على الباي . واذا كان لم ينجح في حمل الباي على ارجاع العمل بعهد الامان المعلن عنه في سنة 1861 فقد استطاع على الاقلّ التخلّص من اشدّ خصومه واقصائهم واحدا بعد واحد . ففي اوت 1865 انطلقت شرارة ثورة صغيرة يحلق الوادي من نوع ثورات السرايات فاستغلّتها خزنه دار ليضع في اهمّ مراكز التنبؤ اخلص اشياعه اليه في ذلك العهد . فتولّى صهره الجنرال رستم وزارة الداخلية واصبح الجنرال زروق عامل سوسة وزيرا للحربية وانتقل محمد خزنه دار من وزارة الحرب لوزارة البحرية وسمّي حميدة ابن عياد عاملا على طبرقة . وسعى في عزل بعض الموظفين او في التزج بهم في السّجن .

واضطرب الجنرال حسين للتنازل عن رئاسة المجلس البلدي بالحاضرة . وكانت الجفوة التي نالت خير الدين اخف وطأة مما نالت غيره . ذلك بان صهر الوزير الاكبر قد اصبح عمله مقصورا على القيام بمهمات في الخارج منها ما هو اختياري ومنها ما هو اضطراري ولم يبق له ادنى مشاركة في حكم البلاد منذ ثلاث سنين . حتى انه اصبح خائفا على سلامته وعلى سلامة مكاسبه واخذ يفكر في بيع ما يملكه من ضيعات ليتسنى له الاستقرار نهائيا بالخارج .

وما من شك في ان سياسة التقرب الى تركيا التي سعى اليها وود وحرّض عليها منذ قرابة العشر سنين قد باءت بالفشل في اسطنبول ازاء المعارضة الصريحة التي قابلتها بها الحكومة الفرنسية .

وهذا ما ادركه خزنة دار وحمله على محاولة سياسة اخرى عليها يكون لها من النجاح اكثر مما كان للسياسة التي قبلها . وهذه السياسة تتمثل في تدويل الايالة التونسية تحت ضمان الدول الكبرى . وقد تفتن قنصل فرنسا لهذا السعي الجديد فاحتج منذ شهر جوان 1865 على ضروب التأييد والمناصرة التي ظفر بها الباي في هذا الصدد من لادن بعض القنصليات (26) ذاكرا في احتجاجه : « انهم يريدون ان يحلوا الحماية الجماعية لكافة الدول الاروية محل الحماية المنفردة التي ما انفكت فرنسا تمارسها وتولّاها في تونس » .

وقد اعاد دوشان دوبلكور الكرة في شهر سبتمبر لمعالجة هذا الموضوع وازداد تبسطا فيه بواسطة مذكرة خصصها لبحث سياسة الحكومة التونسية وذكر ان هذا المشروع يحقق احلام الباي ويدغدغ كبرياه ويحرك في الآن نفسه اطماع من حوله من المالك . فالامير يغتم بدون شك ما يصبو اليه من الاعتراف به ملكا مستقلا وبذلك ينجو في آن واحد من السيطرة التركية ومن التهديد الفرنسي المسلط عليه . وقد يتاح لمستشاري الباي واهل بطانته ان يظفروا بما كان يحلم به بعضهم من تعيينهم في مناصب وزراء مفوضين في الخارج . بحيث ان السياسة الجديدة التونسية كانت تحمل بين طياتها خطرا كبيرا يهدد المصالح الفرنسية . لانه كان يبدو ان حفظها من النجاح لدى الحكومات الاروية هو اوفر بكثير مما كانت تلقاه سياسة التقرب الى تركيا التي كان يشيد بها ويدعو اليها دائما كل من خير الدين وحسين . وكانت في موضوع الحال



وبالنسبة للظروف هي السياسة الوحيدة التي من شأنها ان تحقق الاستقلال الحقيقي  
للإيالة التونسية . فلا عجب اذن ان يهتز لها دوشان دوبركور ويقرأ لها الف حساب .

وقد فاتح الوزير الاكبر في شأن هذه السياسة الجديدة فنصل ايطاليا قمبروطا في  
فيفري 1865 وسافر خلفه بينا لفلورنسا في جويلية من السنة نفسها محملاً ببيانات قال عنها  
انها « مهمة جداً » عن السياسة التونسية . وارسل الجنرال رستم وزير الداخلية في الوقت  
نفسه لفلورنسا في مهمة تتعلق بفتح مذاكرات للحصول على موافقة الحكومة الطليانية  
على تعيين وزير مفوض تونسي يكون مقامه بتلك المدينة وشاع الخبر يومئذ ان المرشح  
لذلك المنصب هو الكونت رافو . وكان مولاتو فنصل النمسا وهر من اصدقاء وود موافقا  
على هذه المساعي . وبدون ان يأخذ وود على عاتقه التعهد باي شيء قد صرح منذ  
شهر فيفري 1865 بان الباى يرغب في اعتراف الدول بحياد تونس في صورة نشوب حرب  
لا تكون طرفا فيها . وفي الآن نفسه لم يزل خزنة دار بمانع في اعطاء موافقته الرسمية على  
التصريحات التي افضى بها دروين دولوي مرتين الاولى في 19 والثانية في 26 افريل 1865  
والتي اعترف فيها باستقلال البلاد التونسية . وكان دوشان دوبركور قد كلف بأن  
يطلع الباى على الرسالة المؤرخة في 26 افريل التي وردت عليه من وزير الخارجية  
الفرنسية والتي ضمنها تعليقاته على المکتوب الوزيري الآنف ذكره . وقد جاء فيها  
« ان كل ما يميز احالة استقلال حكومة من الحكومات قد اعترف به الصلر الاعظم  
لتونس واثبت وجوده بالاستناد على السنن المتبعة منذ القدم . اما علائق الباى مع جلالة  
السلطان فهي مجرد علائق ذات صبغة دينية محضة اى متصلة بما للسلطان من سلطة روحية » .  
وقد عبر خزنة دار شفهييا عن رضاه بهذا التأويل لكنه اصر على الامتناع من  
التعبير عن رأيه كتابة حسبما كان يؤمل منه .

وعندما نشرت وجهة النظر الفرنسية في شأن المسألة التونسية بالجريدة الرسمية الفرنسية  
بتاريخ جوان 1865 لم يكن حظها من القبول العكسي من طرف تونس اوفر مما منيت  
به المساعي السابقة . حيث استمرت الحكومة التونسية على الامتناع في بيان موقفها في  
هذا الموضوع بواسطة تصريح رسمي .

وكان لفنصل فرانسوا موجبات اخرى للتدبر من سلوك الوزير الاكبر التونسي .  
فمن ذلك ان كل القضايا التي تهم رعايا فرنسيين كانت معطلة في بارود بدون ان

يلتفت إليها احد . ويدعي خزنة دار ان هذه الماطلة سببها نضوب موارد المالية . بيد ان الصعوبات التي يشكوها من الوجهة المالية لم تمنعه من قبول مصالحة بمقدار باهظ جداً لنقض مسألة الديون المحمولة على عاتق البايات وهي مسألة يطول شرحها وفيها ما لا يقبله العقل . وما ذلك الا لان مشروع المصالحة قد قدم له من طرف وود وبيننا باسم غروما من اليهود الانكليز والايطاليين .

واستوفت الاشتباكات حول الحدود بحدّة اشدّ من ذي قبل والتهمت الحرائق التي اضرمت نارها القبائل التونسية في شهر جويلية 1865 وحده خمسا وعشرين غابة من غابات مقاطعة قسنطينة . بدون ان تقوم السلّط التونسية بأيّ سعي ولا حتى بمحاولة سعي لاتقاء هذه الاضرار او لمعاقبة مرتكبيها على الاقل . وكان كاهية الكاف سي صالح بن محمد معروفا باحساساته العدائية نحو فرانس وينسب اليه تعمّد اثاره الشغب على مقربة من الحدود لحاجة في نفسه . وسعى عامل طبرقة الجديد حميدة بن عياد من جهته وهو من المحتمين بالرعوية الانكليزية في ان يؤسس بصورة علنية شركة اسبانية احرزت في شهر جويلية 1865 ولدّة اثني عشر عاما على حق استغلال الغابات والمناجم بجهة طبرقة المتاخمة للحدود الجزائرية .

وبلغ ايضا لعلم دوشان دوبلكور ان بعض الجزائريين المحتمين بفرانس قد فرضت عليهم اتاوات غير قانونية . وان آخرين امثالهم قد اهينوا وفرشوا للعصا باذن من اعوان الباي بالرغم من احتجاجهم ومن الادلاء بصفتهم . وحصل قنصل ايطاليا بسهولة من الباي في جويلية واوت 1865 على تعويضات وعلى وعد منه بمعاقبة بعض الرعايا التونسيين الذين اعتدوا بالعنف على صيادين ايطاليين ببزرت وبسواحل الوطن القبلي . ولم ينجح قنصل فرانس في الحصول من خزنة دار على ايّ تعويض عن اعتداءات كان ضحاياها رعايا من الفرنسيين وكانت افدح بكثير ممّا حصل للايطاليين بحيث أن سوء استعداد الوزير الاكبر نحو فرانس كان واضحا وضوح الشمس في رابعة النهار . وهل يحتاج النهار الى دليل .

ولكي يوضع حدّ لسياسة وخز الابر التي كانت تسلكها الحكومة التونسية ازاء فرانس وازاء ممثليها بتونس ، ولكي يقطع دابر ما كانت تقصده وتسعى اليه من تدويل المسألة التونسية . ولكي يرجع النفوذ الفرنسي بباردو لما كان عليه قد صحّ عزم حكومة الامبراطور على ان تضرب ضربة حاسمة تعيد الامور لتصابها وترجع العقول النათية للجادة .

فمنذ شهر جوان 1865 سعى دورين دولوي لدى حكومتني فلورنسا وفيانا لمعرفة وجهات نظرهما حول القضية التونسية . واتصل من البارون دومالاري بمعلومات مطمئنة عن استعدادات الجنرال لامامورا التي قيل عنها انها ميالة للمسألة . وصرح وزير الخارجية النمساوية الكونت منسدورف بويي من جهته بان سياسته ليست معارضة لسياسة فرانس بتونس . واعلن استنكاره للدسائس المنسوبة لمرلاتو واكد ان هذا الاخير سيتصل بتعليمات تأمره بتغيير سلوكه .

وفي سبتمبر دار نقاش حول المسائل التونسية في احدى جلسات مجلس الوزراء بفرانسا تحت رئاسة الامبراطور . ولما استشير والي الجزائر الماريشال دوماك ماهون في هذا الموضوع كان الرأي الذي ابداه يتمثل في ارسال حملة عسكرية تصل الى العاصمة التونسية . وقدّم برنامجا مفصلا في خصوص خطط سير تلك الحملة وما يلزمها من تنظيم واعداد . بيد ان هذا البرنامج كان يتجاوز بكثير نوايا الحكومة . فاقصرت الوزارة على توجيه بلاغ اخير للباي على يد مبعوث خاص هو البارون سيّار على ان يؤيده عند الاقتضاء عرض عسكري فرنسي على الحدود . وفي صورة اخفاق هذا السعي يؤذن للجيش الفرنسي بان تقتحم الحدود التونسية وتحتل الجهات المحيطة بالكاف .

وصل البارون سيّار لحلق الوادي في 19 سبتمبر على ظهر الباخرة « ليكليرو » بعد ان مرّ في طريقه على عاصمة الجزائر ليتفاهم مع الماريشال دوماك ماهون ويتفق معه على خطط العمل . وفي 24 سبتمبر تقابل مع الباي وطلب اليه ان يُقدّم ترصيات لفرانسا في مقابلة الاضرار الحاصلة للغابات الجزائرية بسبب الحرائق ولجير ما حلّ بالجالية الفرنسية من الاستخفاف وما لحق الجزائريين المحتمين بفرانسا من اعتداءات بالضرب ونحوه واعطى للحكومة التونسية اربعا وعشرين ساعة لتعرف بجوابها كما اشترط عزّل عمّال وكواهي تونس والكاف وقلية والزّام الوّزير الاكبر بتأدية زيارة رسمية لقنصلية فرانس للاعتذار عن كلّ هذه الفعال .

وقد ابرق لورد روسيل الذي احاطته فرانس علما بسعيها للقنصل وود داعيا اياه بان ينصح الباي بقبول الطلبات الفرنسية . ويبدو ان هذا التدخّل من انكلترة هو الذي حمل الباي على التنازل بسهولة واستولى الذّعر على خزنه دار فاستجاب بدون مناقشة لكلّ ما طلبه البارون سيّار . واكتفى المبعوث الفرنسي في آخر الامر بالحصول على

عزل كاهية الكاف سي صالح بن محمد ورئيس المجلس البلدي بالحاضرة سي أيوب (27) والوعد بالخصول على غرامة قدرها 400000 فرنك لجبر الخسائر التي لحقت الفرنسيين اثناء الثورة وعلى عدة منح اخرى لفائدة الجزائريين الذين وقع الاعتداء عليهم . وعلى تهتد صريح من الباي بمعاملة الجزائريين المحتمين بفرانسا نفس المعاملة التي يحظى بها الفرنسيون انفسهم .

بيد ان مهمة سيار كان لها مرمى سياسي ادعى للأعتبار واحقّ بلغت الانظار . ومثلما فهمه وود فان طلب تعويض الضرر لم يكن الا تعلقة تخفي وراءها ما هو اهم . ذلك ان البارون سيار قد اتى ليرفع صوته عاليا ولينبه الغافلين من حاشية الباي ان الحكومة الفرنسية لا يمكن لها ان تسمح بان تعامل باستخفاف . وحسب عبارة المبعوث الفرنسي نفسه : « لا يمكن ان تكون في تونس سياسة اخرى ونفوذ آخر غير سياسة ونفوذ فرانس » .

وقد شئت الحكومة الفرنسية ان تشفع الفوز الدبلوماسي الذي ظفرت به في اسطنبول اثناء شهر جانفي 1865 بارجاع منزلها في باردو لما كانت عليه . وكان جل همها ان تعيد لاقنصلية الفرنسية الحظوة التي كانت تتمتع بها في مجالس شوري الباي قبل ان تفقدها اياها الهفوات والتنطعات التي ارتكبتها ليون روش ودوبوفال .

لقد كان الانذار صاروا . وكان له أثره في الآذان والاذهان التي تلقته . بدليل ان الدسائس التونسية مع الخارج قد كفت . ولم تعد نسمع طيلة عدة سنين بادنى سعي يرمي الى التقارب مع تركيا . وقبر كذلك مشروع تدويل الايالة .

واذا كان وود قد احتفظ بمركزه القديم بصفته مستشارا وصديقا لخزنة دار فان قنصل فرانس اصبحت شخصية مسموعة الكلمة في تونس وتعامل بتمتهى التقدير والرعاية .

ولم يكن شيء يبت فيه يباردو بدون ان يستشار في شأنه ممثل فرانس . وغدت العلائق بين القنصلية الفرنسية وبين الوزير الاكبر مرضية ان لم نقل ودادية . وكان هذا الاخير يتظاهر في كل مناسبة بمنح الاولوية لفرانسا على سائر الدول الاجنبية ويخصص لمصالحها معاملة ممتازة . وتلك سياسة يشير بها على كل حال الرشد وحسن التبصر لان الضائقات المالية التي كانت تخبط فيها الحكومة التونسية من شأنها ان تجعلها في كل يوم اكثر من سابقه تحت رحمة اصحاب بنوك باريس .

## التعليق

- ( 1 ) بالاصل المقول عنه ورد بدل حمودة اسم حسونة ولعله وهم او تحريف . فانه لم يتول في هذه المدة أحد ولاية العهد يعرف بهذا الاسم
- ( 2 ) قد اطلب بروتدالي في بيان ما كان يماثل به القنصل الفرنسي في علانه مع الحكومة التونسية من غلظة ونهور .
- ( 3 ) نقل عنه ايميري في كتابه « الثورة التونسية في عام 1864 » قوله : اني لما كنت في باريس كنت افكر مثل تفكيركم . اما في تونس فان رأيي قد تغير تماما وليس ما اراه محض خيال . ذلك اني لم اسمع قولا غير الذي اعلمت به الوزير بواسطة رسالة بورجة ببارنخ هذا اليوم . وتصلكم نسخة منها صحبة هذا .
- ان الذين يحكمون البلاد التونسية لا يتجاوز عددهم المئتين . قد رفعوا من حالة العبيد الى اعلی مقام ونالوا اوفر المظوظ ولكن يسبق الساي التوازن وانما بين هذا العدد من السادة يعتمد بين الغيبة والاخرى الى شئ المص منهم . وهذه اسطاعتوا ان يشدوا وثاقه بواسطة دستور كفل الحماية لهم دون سواهم . وامتروا مكره ما هينوا له من حسيس الشهوات التي انفس فيها للانسان . وهذا شئ يؤسف له . لان الناظر اليه منهم يشعر يادى . دى به . يعطف عليه . وبان ومجاه اجل من وجره كل المالك . وما من شك في انه لو شاء ان يتخلص من سيطرتهم ان لا يظفوا عليه واذا توفد وبان امره .
- ( 4 ) وهذا هو جواب الوزير الاكبر التونسي عن نسخة المصلح الفرنسي : « اما بعد فانه بلغنا مكتوبكم . وما حورث لنا فيه ما طهر لكم من النصيحة فيما وقع من الزيادة في الاعانة علمناه . وعلى حاضرة مولانا العلبة عرساه . وان شاء الله لا يقع ما يوهنوه من التحير ودم » .
- ( 5 ) ان ما به الحاجة من الكذب الموجه من دوروين دولوى للفصل الفرنسي في 2 ديسمبر 1863 يستل بالخصوص في قوله له : « اذا كان من واجبتا الحرص على الاسم حقوق مواطينيا في البلاد التونسية باى اذى فان الولاية نغرس علينا ان نبقي بمعزل عن التدخل في كل ما بهم الادارة الداخلية للبلاد . اذ ليس لنا حق بغول لنا هذا التدخل المهم الا اذا مست مصالح مواطينيا بصفة خاصة .
- لا حرم ان الفصلية العامة يمكن لها حسب الظروف ان تندی بعض الصالحات القليلة . بيد ان ذلك ينبغي ان يكون منها بمزيد الحق ويدون ان تعا . مسؤوليتها ومسؤولية حكومة الامبراطور . فلو ان حرسادو استشارك في شأن الترفيع المزمع توطيعة على الجبى لكان في امكانك ان تبسط عليه الواجب التي تحول في نظرك دون تطبيق ذلك الترفيع . بيد اني كنت افضل الا صعد المبادرة منك في تقديم ما عر لك من الملاحظات . وعلى كل حال كنت انسى الا يكون ذلك منك في صورة خطاب مكتوب . ولا يعنى عليك ان المساعي التي من هذا القبيل - ولو لم تخرج عن الصيغة - التسمية بالرسالة - تكون في الغالب عبر حالية من المحذورات . ولهذا فاني اوصيك بان لا تدم عليها في المستقبل الا في صورة ما اذا كان تمحللك له ما يبرره بصفة مفقولة . »
- ( 6 ) جان مارتى كان ينعاطي الجارة على ذمة مراسيل بمرسيليا وكانت له علائق وثيقة مع العيائل بداخل المملكة . وهو تانسل للغاية وشديد الصلة ببروسلمان . وعمل كبيرا في سبيل التجيل باحتلال فرنسا لتونس .
- ( 7 ) بيد ان هذا الاجير لم يما بهذا القرار . وبقي بتونس الى يوم « 20 جويلية 1864 » في انتظار تعليقات وزير الحرب الفرنسي .
- ( 8 ) كلف القائد سبيم عند ذهابه لباريس بمهمة رسمية وهي محاولة ابرام حرص جديد لعائده الابالة التونسية . وكان ذلك بعد ان اخذ بيده بمرارة من مصطفى حرسادو في النيات صحة حساباته قبضا وصرفا . بيد ان القائد نسيم قد كان مبينا العزم على عدم الرجوع لبوسى . واحتاط لنفسه بان حمل معه جانبيا من الملفات الثبينة لورطه وتوطد عدة شركاء له في اسباب اموال الدولة وهذه الملفات هي بمثابة سلاح يمكنه من رد عادية الوزراء او كبار الموظفين الذين قد تحدتهم انفسهم بتنبه بعد رجليه . ولهذا لم تنشر قضية بالقائد نسيم شامة مثلما نشرت قضية بابن عباد . وقد استقر القائد

تسيم بباريس واستمر مقبلا بها الى ان اندلعت الحرب بين فرنسا والمابيا وطلب في آن واحد او في اجمال مغادرة الاحياء بالجنسية الفرنسية والجنسية الطليانية ، لكن لم يحصل لا على هذه ولا على تلك لاسباب نهجها .

وفي سنة 1871 غادر باريس الى فرنسا حيث خمت فيها اعامه بباريس 24 جانفي 1873 ، وقد اتفق له مطلق التصرف مدة حياته في املاكه المغاربية التي خلفها بوس . وهي عبارة عن ثلاثين عمارا بين دور وجوانيت وارض صالحة للبناء ، بحي الحارة بالحاضرة ، وعن ضيعتين مساحتها 400 الى 450 هكتارا بالمحمدية ، وتسع عشرة قطعة من الارض بالمرسى ، ودور واجنه بحلق الوادي وسيدى ابي سعيد وازرانة ، فيه جميعها مليون من الفرنكات من سكة ذلك الوقت ولم يفتح ملف صهره فيما كان منوطا بهدته الا بعد وفاته اي عندما وجب حصر تركه . وقد اتضح بعد الحساب ان جملة ما جالت فيه يده في مدة لا تتجاوز العشر سنوات الا بقليل كان عبارة عن ستة عشر مليونا وسبعمئة وثمانية وستين الفا وسبعة وعشرين فرنكا واثنين وتسعين صانتيما اي ما يساوي بحساب الريالات : سبعة وعشرين مليونا وخمسة واربعين الفا وثمانين وستة ريالات ، وهو ما يساوي كامل دخل الولاية مدة عام ونصف ، ومن المتعذر علينا الآن تقدير اهمية هذا الرقم ، ويكفي ان نعلم للتدليل على عظم مقداره ان ميزان المصايش البوسية يجاوز في الساعة الماهرة (اي ساعة) تحرير هذه الصفحة التاريخية العشرين مليارا من الفرنكات وبالرغم من وجود القائد تسيم بعيدا عن موطئ مكاسبه فقد استطاع ان يحسن التصرف فيها وان ينشئ مداخلها ضرورة ان تقوم خلفه اسفر في عام 1881 عما يزيد عن 27 مليونا بين قيم نقدية واملاك عقارية

( 9 ) جاء في مذكوب وجهه امر الالاي محمد بناس حانية للوزير الاكبر ما يأتي : كنت قد اعلمت السيدات شبت حوجو اهل العدوا الذين يقدمون على بن غدام . ولكي يسعي في جمع ما تقرر من شملهم طلب من اولاد ونفيع ان يهجوا على البرج الذي يقطنه المخلص لنا العربي بن عمار وينهبوا ما به فامنع هؤلاء من الاضياع اليه . لكن قد شاع الخبر مساء يوم السبت العاشر ان علي بن غدام سطا في صبيحة ذلك اليوم في جمع من اصداره من اولاد عيار وورثان وانفارتيش وبضى الرعايع من عرس الاول ونفيع على برج سيدى العربي وقلوا من به . وبلغ عدد القتل في صفوف الباشايع من المتوردين سبعين . وبلغ عدد من قضاوا نحبهم من المتدى عليهم اربعين ولم يبق الباشايع شيئا في البرج الا حطوه او نهجوه .

( 10 ) كان مابني مثلما كان زميله الانكليزيان بسوسة وسعاص سففس وكارلتون على اتصال مسمر ببنشائع واعيان عدة عروش . وقد استغل هذه الصلة ليوجه عدة ندادات وصانعت لزعماء الثورة مثلما تنهده بفلك رسالته التي وجهها بتاريخ 22 ابريل لعشرة شتايع من عرس ماجر والفرانسيش . والرسالة محظوة الى الآن بخزان السفارة الفرنسية بونس .

( 11 ) ثلاث من هذه الرسائل الخمس وهي التي تحمل بواربع اول جواو و 15 و 20 منه قد احالها على بن غدام على مصطفى خيرة دار سعيها ورا الصلح وتقربا الى الباي . وقد احتفظت خزنة المكاتب التونسية بالبطاقة التي صحبت توجيه هذه الرسالة وقد جاء فيها : ه ان بعض الناس يقولون اني خنت القضية . وها اني احيى على جبابكم هذه الرسالة التي وجهها لي الفرنسيين وامن تفركون انه لو كان يغيري لكأن سلوكي في هذه القضية غير سلوكي والسلام من علي بن غدام ومن اخيه عبد النبي ومصباح بن عباس . ه

وهذا نص اول هذه الرسائل الثلاث التي نرجسب اولالا لانكليزية تم من الانكليزية الى الفرنسية ، وهذا تقريرها : ه بسم الله الواحد الاحد من الفقير الى ربه ديوخال قصص فراسا بنونس الى الاعز الاكمل العالم الامثل السيد علي بن غدام اكرمه الله امين اما بعد السلام عليكم فالتى يكون في شريف عليكم بل كل شئ . هو اننا نقسم بالله العظيم الذي انزل الاجيل على عيسى عليه السلام اننا لا نخفي عليكم شيئا من بوايا حكومتنا نحر كم . ولكونوا على بين بان العرض من مجي بواخرنا الحربية الى حلق الوادي اما هو للضغط على حكومتكم حتى نسحب لرعائكم بدون ان يقع المساس لا بكناسكم ولا بانتماسكم ولا براحكم . وفيصل ان تعلموا تودتكم ابرم وزراكم معاودة مع الانكليز اهضى التبت الاول منها تخويلهم حق املاك ما طاب لهم من المقارات الريفية والبلدية في تونس . اذن فاني الذين ستسلب منهم كل هذه المكاسب التي منتنفل لحوزة الانكليز اذ ليس لكم من التروء ما عندهم . والانكليز يقدرون على بدل عشرة آلاف ريال لاشتراء حقل لا تقدرتون امن على بدل ذلك ريال في سبيله . ولان الاساليب التي تتبعونها في الزراعة لا تسمح لكم الا ببضع فيقير من العج وبقير من الشخير في ذلك الحقل بينما هم يفضل وسائل الاستغلال المتوقعة الى يحفظونها يستطيعون ان يزرعوا القطن او غيره من الزراعات الغنية التي تحول امكاناتكم وعاداتكم المألوفة بينكم وبين الاقدام عليها .

وهم يسمون أيضا إلى بناء سكك حديدية في بلادكم نظير ما هو موجود في أوروبا . وتبقى السكك المذكورة ملكا لهم إلى أن يتوفر لهم من مداخيلها ما يفي بخلاص رأس المال الذي بذلوه في بنائها . والحساب هو ما يقدمونه ولا مقب لهم ، ولا بد من قوله على ما هو عليه . وتلك هي الوسيلة الفعالة للاستعواذ على بلادكم .

وبمقتضى التشريع الجاري به العمل عندهم فإن من يستمر مدة عشرين سنة وهو يتصرف في كسب من المكاسب بدون انقطاع يصبح مالكا إياه بحيث أن المالك الشرعي للأرض ولو كان بيده اثنان الرسوم المثبتة لملكه لن يسمه حين تفك منه أرضه على تلك الصورة إلا أن ينجوه بدعائه للباري جل جلاله لكي ينصفه ممن اعدى عليه بدعوى الحوز والتصرف اللذين يفوضان في عرف قانونهم رسوم التملك .

ولا أخفى عليكم أن هذه المساعي التشريعية أثارت سخط حكومتى فأرادت بإرسالها أسطولها أن تحصل على عزل الوزير وإبطال القوانين الأساسية التي بنيت عليها المساعدة مع الانكليز . وبموجب الله سيجر الغاء العمل بالمستور إلى رفض تلك الاتفاقية وسقوط الوزير الذي كان سببا في إبرائها واري من واجبي أن احيطكم علما أيضا بأن بلادى فرنسا العويبة تبذل جهودا جسيمة لتحقيق الرضاية لكل الاضطراب وعلى الاخضر منها تونس بسبب مجاورتها للجزائر ومن أجل امراء العائلة الحسينية .

والذي احيركم به هو أن وزراءكم يحرضون الباي على ارسال محلة مع الطليعة على طريق باحة والعيرون لصد العروش عن الانضواء تحت لوائكم ولإضعاف عصبكم ويلزم أن تعدوا إلى سيدي على الخطاب مع اربعة آلاف من الحباله على الأقل مع اعلامي بدعومكم قبل يوم أو يومين وتفرسوا عند سدوة عامة وساكرون معكم ومؤيدا لكم . وإن شاء الله لا يقع الا الخير وما فيه مائدة لكم . والسلام من كاتب هذه السطور جيانينو الفاضل صفافس والقيم الآن سنوس حردها عن اذن السيد الفضل دوبرفال حوز امبراطور فرنسا نصره الله ومن صديقكم ومحكم الكولونيل الفرنسي كينتون

وحرر في 25 ذي الحجة 1284 وفي اول جوان 1864

مخلص خير . اذا تصرف عليكم القوم فلتجهوا لنا رسالة تبين بها في وضوح تام اسماء اهم دعاء العروش واشياهم وجملة ما لهم رغبة في الحصول عليه من الحكومة التونسية . وكذلك ما ترغب فيه انت شخصيا .

(12) جاء في رسالة وجهها دورين دولوى الى دوبرفال بتاريخ 15 جوف 1864 ما يأتى : « لا يسمنى الا ان اؤكد لكم من جديد وجوب الوقوف عند حد تعليماتى المتكررة وعدم المروج من مطروقتها ومغفوها في سلوككم وفي كل المواقف التي تقفوها . واذكركم بالخصوص ان استمرار الثورة هو في نظرنا شيء لا اسوا منه . وإن رغبنا فوق كل شيء . وقبل كل شيء . هي في ان تنتهي في اقرب الاجال . وبناء على ذلك فان الفصلية العامة ينبغي لها ان تتباعد عن العام باى معنى يمكن ان يفهم منه ولو شبيهة بنشيط للثورة او مجرد عطف على التوار ايا كان نوعه »

(13) ولو ان دوبرفال لم يزايله الا فى انصار الثورة حتى شهر جويلية بدليل انه كتب في ذلك التاريخ ما يفيد : « ان جمع الصابية سيحمل العربان بدون سك على توجيه حركتهم نحو تونس العامة »

(14) كان المسكر النظامي التابع للباي يبالغ من سة الايات من المنشاة عدد رجالها يبلغ بطريا 3000 جندي ومن الاى طليعية بكل منهما الف رجل . وكان مسفر الاول والخاص والسادس بالمغصرة مع الطليعية والحالية . والاى الثانى بسوسة والثالث بالنسور والرابع بالقيرون .

(15) هو مهو الباي وتولى خطة صاحب الطابع على عهد محمد باى . وكانت سنة في ذلك العهد حوالى 05 سنة . ومات خنقا باذن من الباي في سنة 1867

(16) جاء في كتاب جان ديپوا « تونس الشرقية » ص 225 في خصوص نكبة القلعة الكبرى في عام 1864 ما يأتى : « احدث يد الحراب والعمار لقربة القلعة الكبرى انتسا . المارك التي كانت تدور بين الحسينية والباينية . وبقي اهلها منسكين بولانهم للشق الحسيني وهم يكونون بضعا شديدا لجيرانهم بالقلعة الصغرى . »

(17) ابرى قنباروطا لحكومة في 12 اكتوبر 1864 متلما ابرى كاهية قنصل اسبانيا والنسبا بما يفيد ان سلطة الباي قد عادت لما كانت عليه في كل مكان ولم يبق الا قنصل فرسا هو المرتاب وحده قنصا اصبح حقيقة مسلمة عند الجميع .

(18) هو شيخ الطريقة الرحمانية الشيخ مصطفى ابن عزوز .

(19) كتب دوشين دوبلوكور لدوروين دولوى في 27 فيفري 1864 ما يفيد ه ان الاخوين على وعبد النبي بن عفاهم خرجا خفية من الجزائر ودخلا التراب التونسي متكررين واستقرا بضمواش الكاف . وانهز على بن عفاهم فرصة مرور شيخ الطريقة النجانية سي محمد العيد بتونس في طريقه الى الحج وقصده ملتصبا منه . نظرا لما له من الكفاءة المالية في النفوس . ان يستعطف عليه الباي عساه ان يشملته بعفوه الا ان حيالة الباي الفت القبض عليه قبل ان يدرك شيخ الطريقة المومنا اليه واوتي به لباردو ولم ينفذ فيه حكم الاعدام استجابة لسمي قام به لديه قنصل فرنسا وبعد مضي ثمانية عشر شهرا وجد ميما برنراسه بخلق الوادي (في 10 اكتوبر 1867) وكان اخوه عبد النبي اسعد حظا منه حيث تمكن من الفرار وغاب عن الانظار .

(20) كان ثنائي مدير فرنسي للمالية التونسية في عهد الحماية بعد دوبيان .

(21) من رسالة دويو قال الى دوروين دولوى في 4 ديسمبر 1864 .

(22) اسحاق يونس اسراييل محرز على الحماية الفرنسية وتزوجت ابنته استير من يوسف ليبي الذي هو من الرعايا الانكليز وشار اسبيننا لكونه من اعوان الدعاية الذين كان يستعملهم ريشار وود وهو من اشد المحصور لانتشار النفوذ الفرنسي بتونس وهو الذي كان بعد مضي 15 عاما يطل قضية النفیضة .

(23) النسي خزنه دار الحماية البريطانية في الحفا . وحصل عليها .

(24) طريق خطير بين جزيرة زميرة والبابسة وهو يمتد كل سفينة تستطيع ان تشقه اعتبارا السبق على السفن اللاحقة لها بعدة اميال . ولم يكن في وسع الفرقاطة الفرنسية الكبيرة ان تهاجم بنفسها باجتياز ذلك المضيق متلما استطاعه الباخرة التونسية الصغيرة .

(25) يوسف الليفرو ولد ببنابة في عام 1846 من اب فرنسي وام قبائلية اسمها خدوجة بنت الطاهر . تولى البناية عن مصالح الباي ببنابة قبل الاحتلال وسمى عاملا على الاعراض في اكتوبر 1881 وقلده الباي رتبة فريق وحرز من فرنسا على الصنف الاول من وسام الليجيون دوسور وتوفى بغيشي في سنة 1906 .

(26) العناصر الذين اشار اليهم قنصل فرنسا هما وود فنصل اكبره ومولاتو فنصل النسا .

(27) وقد عوض كاهية الكاف بسمي صالح المورتتاني ورئيس المجلس البلدي بالجنرال سليم عامل الاعراض .



# فهرست



## صحيفة

- 1 - اسباب الانتفاض ..... 11
- 2 - تطور الثورة ..... 19
  - أ) ثورة القبائل ..... 19
  - ب) قدوم الاساطيل الاربوية ..... 23
  - ج) انتفاض السواحل ..... 26
- 3 - تدخل الدول الكبرى ..... 29
  - أ) سياسة وود ..... 34
  - ب) سياسة دوبيوفال ..... 38
  - ج) حملة طليانيه لم يكتب لها النجاح ..... 41
- 4 - انتهاء الثورة ..... 51
  - أ) خضوع الثوار ..... 52
  - ب) حملة الزجر ..... 57
  - ج) مهمة خير الدين ..... 61
- 5 - عودة النفوذ الفرنسي ..... 84









الدار التونسية للنشر

تونس 1965